مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

وداع لطيف للأفلاطونيّة من أجل فهم أرسطيّ للأنواع والخاصيّات

تأليف:
غابرييل غالوزو

ترجمة:
حاتم الهادي السالمي

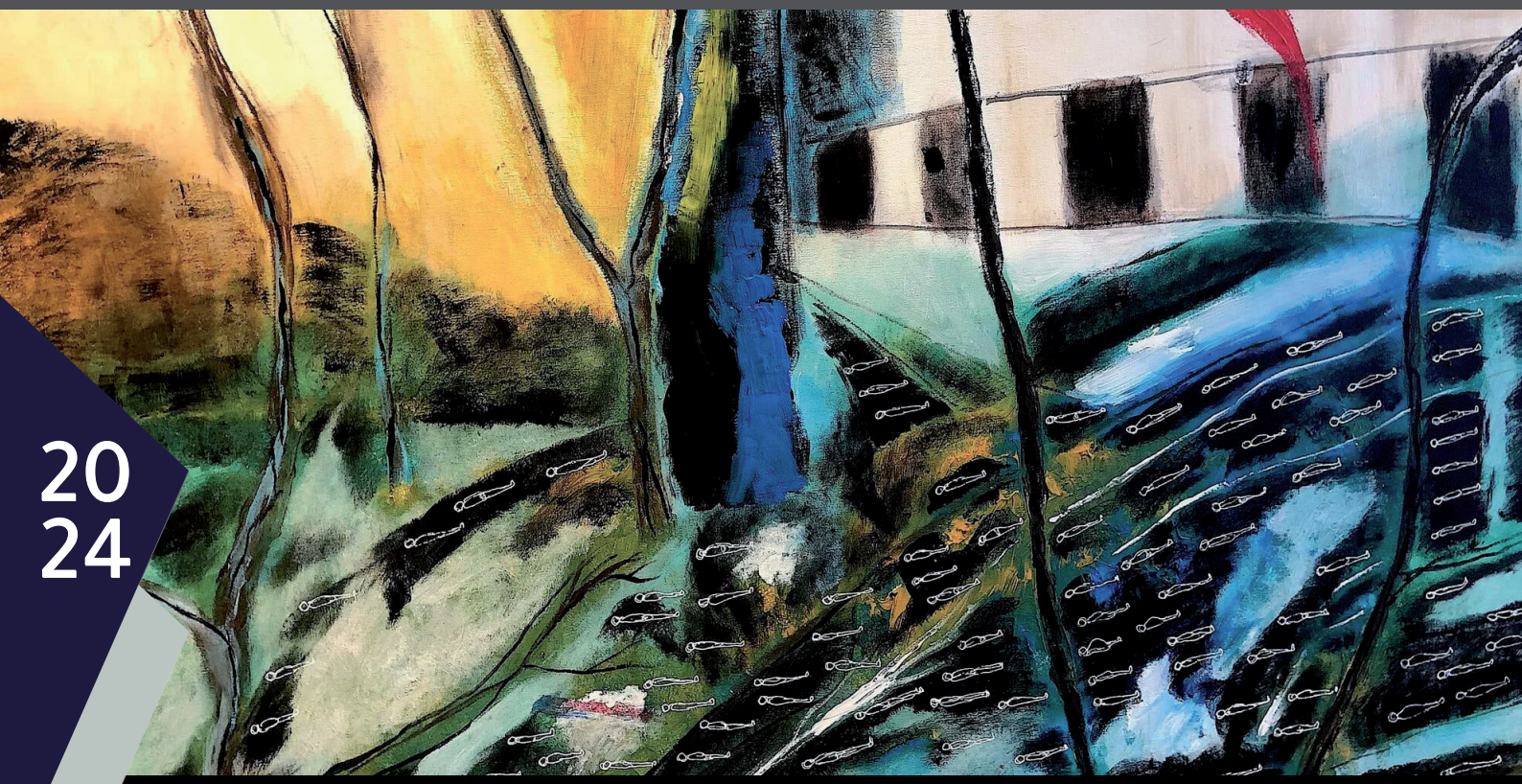

2024

www.mominoun.com

- **ترجمة**
- **قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية**
- 16 يوليوز 2024

جميع الحقوق محفوظة © 2024

وداع لطيف للأفلاطونيّة من أجل فهم أرسطيّ للأنواع والخاصيّات

تأليف: **غابرييل غالوزو**
ترجمة: **حاتم الهادي السالمي**

1. مقدّمة:

ترد الواقعيّة، وهي الرؤية التي تعتقد في وجود الكليّات، بالأحرى في أشكال مختلفة. وعلى الرغم من أنّ أصحابها يتشاركون في اعتقادهم في وجود الكليّات، فإنّ الواقعيّين يتعارضون في عدد من المسائل المهمّة بما في ذلك، على سبيل المثال، الوضع الأنطولوجيّ الذي يجب أنْ نمنحه للكليّات وكذلك ماهي الكليّات الموجودة. فكلّنا مطلعون على بعض مصادر الخلاف الشائعة.

إنّ بعض الواقعيّين يرون الكليّات، على سبيل المثال، كينونات من نوع مختلف اختلافاً جذريّاً عن الجزئيّات الموجودة في تجربتنا الحسيّة المألوفة، أوْ في الملاحظة العلميّة. وبالنسبة إلى هؤلاء الفلاسفة، الكليّات متعالية؛ أيْ إنّها توجد على حدة بمعزل عن الجزئيّات، وهي مجرّدة؛ بمعنى أنّها لا توجد في الزمان ولا في المكان. وتبعاً لذلك، تحظى الجزئيات بالميزات التي لديها لأنّها تحمل علاقة خاصّة غير مريولوجيّة (علاقة تُدعى «تمثيليّة» «إنشاء مثيل» أو «مشاركة») لكينونات مجرّدة. لذا، يُصنف، في الأغلب الأعمّ، الفلاسفة من هذا القبيل «أفلاطونيّين»[1]. وعلى النّقيض من ذلك، يقدّم واقعيون آخرون رؤية مغايرة لكيفيّة فهم الكليّات؛ حيث إنّهم يرون، على نحو أكثر تخصيصاً، أنّ الكليّات ليست بمتعالية؛ بل هي محايثة؛ أيْ إنّها لا توجد على حدة بمنأى عن أمثلتها الجزئيّة، بل هي كائنة فيها. ومن ثمّ إنّ الجزئيّات لديها ميزاتها التي تحظى بها، ليس لأنّها تعقد علاقة خاصّة ببعض الكينونات المجرّدة؛ بل، بالأحرى؛ لأنَّها تتقاسم بعض المكوّنات المشترَكة. وعلى هذا، يسمّى غالباً الفلاسفة المدرجون في هذه المجموعة الثانية «أرسطيّين»[2]. وعلى الرّغم من أنّ أفكار الأرسطيّين ليست دائماً واضحة فيما يتعلّق بهذه النقطة بالذّات، فهم دائما يعدّون وجود الكليّات مرتبطاً بالزّمان والمكان. فمن المؤكد حقّاً أنّ الجزئيات هي التي توجد في الزّمان والمكان في مقام أوّل؛ ولكنّ الأرسطيّين يؤكّدون أنّ هناك معنى عقلانيّاً في غاية التمام يمكّن من القول كذلك إنّ المكوّنات الميتافيزيقيّة للأشياء المحسوسة توجد في المكان والزمان، أوْ، على الأقلّ، لا توجد خارج الزمان والمكان.

وغالباً ما يُقال إنّ الكليّات توجد حيثما ومتى كانت أمثلتها الجزئيّة موجودة. وفضلاً عن الخلاف القائم حول الوضع الأنطولوجيّ للكليّات، يفترق الأفلاطونيّون والأرسطيّون أيضاً في شأن ما يُدعى بمبدأ التمثيليّة. ومن ثمّ في ماهية الكليّات ماذا عساها أنْ تكون. فعادة ما يرفض الأفلاطونيون هذا المبدأ ومن ثم يقرّون بوجود الكليّات اللّامتمثلة، في حين أنّ الأرسطيين يقبلونه ومن ثمّ لا يؤيّدون الكليّات اللّامتمثلة. وعلى الرغم من أنّه تمّ الاحتجاج بشكل مقنع للغاية لكوْنِ تلك المحايثة مستقلّة منطقيّاً عن قبول المبدأ بقدر ما يكون التعالي مستقلّاً

1 - للاطّلاع على بعض التصوّرات حول العلاقة بين الأفلاطونيّة المعاصرة وأفلاطون الكائن التاريخيّ، أنظر: Ademollo (2013).

2 - لإنعام النظر في آراء أرسطو حول الكليّات وعلاقتها بالنقاش الميتافيزيقيّ المعاصر، أنظر: Galluzzo وMariani (2007)؛ Lewis (2009)؛ Galluzzo (2013)؛ وMariani (2013). إنّ أغلبيّة المدرسيّين المعاصرين يتّخذون (Aristotle) أنموذج الواقعيّ في نظرته إلى الكليّات. للحصول على تأويل اسمي لهذه المسألة يحسن الاطلاع على: فريدي (1987a) و(1987b)؛ Frede وPatzig (1988).

استقلالاً منطقيّاً عن إنكار المبدأ، فإنّ المحايثة وقبول المبدأ، وكذا شأن المتعالي ورفض المبدأ، إنّما هي خيارات نظريّة تسير غالباً جنباً إلى جنب[3].

أحياناً تقوم البحوث الحديثة حول الكليّات بتضليل الناس، من خلال بعثهم على التّفكير في أنّ التباين بين الأفلاطونيّين والأرسطيّين بالمعاني التي تمّ تحديدها يستغرق الكثير من النزاعات بين الواقعيّين، بيدَ أنّ الأمور ليست كذلك. لهذا، أودّ أنْ أناقش في هذا الفصل مصدراً مختلفاً للخلاف، وهو تحديداً سؤال: ما إذا كان علينا التمييز بين مقولتين مختلفتين بصفة غير قابلة للاختزال من الكليّات؛ على سبيل المثال الأنواع والخاصيّات. في تقدير تقريبيّ أوّل، فإنّ التمييز إنّما هو تمييز بين كليّات الأنواع التي تعبّر عن جوهر أوْ طبيعة أمثلتها الفرديّة، وذلك بإخبارنا عن ماهيّتها وكليّات الخاصيّات، التي لا تعبّر عن جوهر، أو طبيعة، أمثلتها الفرديّة. ومن ثمّ هي لا تخبرنا عن ماهيّتها، بل عن كيفيّتها. وبما أنّ كلّ الواقعيين يقبلون الخاصيّات، يمكن القول إنّ المشكل المطروح يمكن صوغه على النّحو الآتي: هل نحن بحاجة إلى ذلك التّمييز؟ وهل يجب علينا، أم لا يجب علينا تقديم الأنواع بالإضافة إلى الخاصيّات؟

بطبيعة الحال، يمكن بالمعنى الواسع جدّاً تسمية الأنواع خاصيّات أيضاً؛ ذلك أنّ كوني إنساناً إنّما هو ميزة منبثقة من النّوع، ويمكن منطقياً اعتبارها خاصيّة جوهريّة لي، وهي مناقضة لكوني شاحب الوجه، والتي هي صفة لا تعبّر عن طبيعتي أو جوهري. وعلى الرغم من هذا، بالنظر إلى التصوّر الذي سأقوم بدراسته، والذي يعدّ الأنواع والخاصيّات كليّات من مقولات مختلفة وغير قابلة للاختزال، فإنّه من الأفضل الحفاظ على مصطلح «الخاصيّات» للتّعبير عن الخاصيّات التي لا تنبثق من الأنواع. ولذلك، سأعتمد بدلاً من ذلك مصطلحيْ «سمات» و«صفات» عندما أودّ أن أشير إلى الخاصيّات المنبثقة من الأنواع والخاصيّات في المعنى التقنيّ والحصريّ للكلمة.

على نحو ما، إنّ التباين بين أولئك المستعدّين للتّمييز بين الكليّات والخاصيّات وغير مستعدّين لذلك هو ليس تبايناً بين الفكر الأرسطيّ والفكر الذي ليس منه من قِبَل أنّ التّمييز بين الأنواع والخاصيّات قد حظي بأهميّة مخصوصة بالتّحديد داخل التقليد الأرسطيّ. ومع هذا، أودّ أنْ أحتفظ، في المستوى الأوّل من التّحليل، بالتّصنيف «أرسطيّ» بغية الوصول إلى نظريّة الكليّات المحايثة. ومن ثمّ أقدم قبول الأنواع على وجه محايد بين نظريّة الواقعيّة الأفلاطونيّة والأرسطيّة. ففي حالة الخاصيات لنا بتعبير آخر الحريّةُ في فهم الأنواع على أنّها كينونات مجرّدة متعالية، أو أنّها كينونات موجودة في كائنات جزئيّة محدّدة. فوَقْفاً على أيّ رؤية يتبنّاها المرء، يمكن أنْ توجد اختلافات حول عدد الأنواع التي نميل إلى قبولها، أو التسليم بها، ومن ثمّ يمكن أنْ توجد أسباب وجيهة لتفضيل رؤية أوْ أخرى. ومع ذلك، لا شيء في مفهوم النوع ذاته يُلْزِمُنا بأنْ نكون أفلاطونيّين، أوْ أرسطيّين، فيما يتعلّق بالكليّات؛ ذلك أنّ مفهوم النّوع محايد كذلك مع تقدير المسائل المطروحة على مستوى التّحليل؛ أيْ تقدير المسائل المعنيّة بالاختزال الأنطولوجيّ. فيمكن أنْ يعتقد الاختزاليّ الصلب في أنّ الأنواع الحقيقيّة الوحيدة

3 - انظر: لوكس Loux (2007b).

هي تلك التي تكون لديها، على غرار مثيلاتها، جسيمات ذات بنية دنيا تدرس في الفيزياء المعاصرة؛ حيث تكون الفرضيّة على نحو قوامه أنّه يمكن تركيب الكائنات العاديّة متوسّطة الحجم من تلك الجزيئات الأساسيّة. وعلى عكس ذلك، يمكن لأقلّ فيلسوف حظّاً من إعادة النّظر في الأمور أنْ يؤيّد الأنواع لكونها معاً جزيئات فيزيائيّة أساسيّة، وكائنات متوسّطة الحجم. وأخيراً يمكن أنْ يلحّ أكثر النّاس اقتناعاً المناهضون للمنهج الاختزاليّ على أنّه، على الرغم من وجود ضربيْن معاً: أنواع للجزيئات ذات البنية الدُّنيا والكائنات المتوسّطة الحجم، فإنّ الأنواع الأخيرة المذكورة هي، بوجه تفسيريّ معيّن، لها مركز الصدارة قياساً إلى الأنواع السابقة. ولكن في هذه الحالة، كما هو معلوم، يبدو لي أنْ لا شيء في مفهوم النّوع ذاته يلزمنا بالميل إلى رؤية أوْ أخرى. لذا، يجب تقديم حجج إضافيّة من أجل تبْيان أنّ بعض أمثلة الكائنات، التي تبدو ظاهريّاً لا خلاف في شأنها، تستطيع في الواقع أنْ تُختزل إلى أخرى. وكذلك لا يتوقّف قبول التّمييز بين الأنواع والخاصيّات في حدّ ذاته على ذوقنا الاختزاليّ، أو اللاختزاليّ. وممّا لا يمكن إنكاره هو أنّ بعض العلماء الواقعيّين، وهم الفلاسفة الأكثر تأثّراً بالضمنيّات الأنطولوجيّة للعلوم الحديثة يرفضون، بالفعل، ضرورة أنْ نقدّم الأنواع علاوة على الخاصيّات[4]. ولكن من الغريب أنّ استعداد أحدنا لقبول التّمييز بين الأنواع والخاصيّات يجب أنْ يتوقّف فحسب على أيّ الكائنات التي نحن مستعدّون لاتّخاذها كائنات أساسيّة أو جوهريّة. كما أنّه من غير الواضح على الإطلاق أنّ الفيزياء الحديثة تجبرنا على الاستغناء عن الأنواع أكثر من كونها تدعونا إلى تقديمها. وعلى هذا، من الأفضل الحفاظ على خصلة الحياد المتعلّقة بتمييز النّوع-خاصيّة، مع محاولة تقييم تبعاتها ومزاياها بصفة مستقلّة عن قرارات أبعد غوراً مدارها أيْن يجب تطبيق هذا التمييز، إذا ما تمّ قبوله.

هناك بالأساس أربع مسائل موصولة بالتمييز بين الأنواع والخاصيّات أريد أنْ أخوض فيها. (i) فواحدة منها تتعلّق بطبيعة التمييز ذاته، وبكيفيّة وجوب تمثّله. وسيكون تركيزي على وجه الخصوص على مفهوم الخاصيّة والعلاقة التي تربطها بالنّوع. وفي القسم الثاني سأقترح أنّه بوسعنا تسليط بعض الضوء على طبيعة الخاصيّات، إذا اعتمدنا التّمييز الذي رسمه أرسطو في أعماله المنطقيّة بين معنيين لكلمتيْ «حادث» و«عَرَضيّ». (ii) وفي القسم الثالث سأنتقل إلى إبراز الأسباب التي تبيّن لماذا لا يمكن الاستغناء عن الأنواع. وسوف أدرس بالتحديد حجة مفادها أنّ الأنواع يمكن اختزالها واحتمال إزالتها تماماً لصالح مجموعات من الخاصيّات، وسأبيّن أنّ هذا ليس بالقول الفصل. وإذا ما أخذنا كلّ الأمور في الاعتبار تبدو الأنواع حاملة لأولويّة تفسيريّة على الخاصيّات. (iii) وسأشير في القسم الرّابع إلى مسألة قوامها كمْ عدد الأنواع التي يجب أنْ نفترضها، مؤيّداً الرؤية القائلة إنّه إذا تمّ تقديم الأنواع من أجل تفسير بعض الحقائق الأساسيّة عن الجزئيات، فإنّنا لا نحتاج إلى افتراض أنواع أعلى ترتيباً؛ بل نفترض أنواعاً من الدرجة الأولى فحسب. (iv) وفي القسم الخامس يقتضي الأمر أنْ أعود أخيراً إلى الحديث عن النزاع القائم بين الأفلاطونيّين والأرسطيّين. وسيكون حينئذ ادعائي الأساسيّ أنّ الأفلاطونيّة في تناولها للكليّات تدعونا -إنْ لم نقل تجبرنا- إلى افتراض مزيد من الأنواع أكثر ممّا نحتاج إليه في الحقيقة. وتبعاً لأسباب مرتبطة بالاقتصاد الأنطولوجيّ والبساطة التفسيريّة يجب علينا تفضيل فكرة كون الأنواع محايثة لأمثلتها الجزئيّة.

4 - Armstrong (1997b).

2. معنيان لـ «حادث» ومفهوم الَخاصِّيَّة.

لقد وصفت التباين بين الأنواع والخاصيّات على أنّه تباين بين كليّات تعبّر عن جوهر كائنات جزئية، ومن ثم تخبرنا عن ماهيتها، وبين كليّات لا تعبّر عن جوهر كائنات جزئيّة ومن ثمّ هي لا تخبرنا عن ماهيتها، بل عن كيفيّتها. وبناء على ذلك، فالانتماء إلى نوع أمر جوهريّ بالنسبة إلى كائن، بينما الخاصيات هي سمات غير جوهريّة للكائن. فهل يعني هذا أنّ الخاصيّات هي سمات طارئة على الكائنات، أوْ لنصُغْ ذلك بمصطلحات موغلة في الأرسطيّة هي صفات يمكن للأشياء، بطريقة عشوائيّة، أنْ تمتلكها أو لا تمتلكها، بينما تبقى هي على نحو ما كانت عليه؟ لا أظن ذلك بالضرورة. وللنظر في هذه النقطة، ربّما يكون من المجدي الإشارة إلى التمييز بين معنيين «للعرض» أو «العرضي»، الذي بلوره أرسطو في أعماله المنطقيّة، وبالتحديد في كتابيْه (**الموضوعات**) و(**التّحليلات الأولى**). فالسمات العرضيّة في المعنى الدقيق للكلمة لكائن هي تلك السمات التي يمكن لكائن، بطريقة لا مبالية، أنْ يمتلكها أو لا يمتلكها، بينما يبقى كما هو (أي تبقى ماهيته لا تتغيّر)[5]. بهذا المعنى تكون «الأعراض» سمات طارئة على الكائن: مثل كونه جالساً، أو كونه منحنيّاً (باعتبارها نتيجة لكونه جالساً) إنّما هي أمثلة نمطيّة لأعراض إنسان في المعنى الدقيق للكلمة، ونظراً إلى أنها سمات يمكن لإنسان أنْ يكون عليها، أوْ لا تبقى، في المقابل، ماهية الإنسان ذكراً أو أنثى ثابتة كما هي. ولنقلْ، مع ذلك، بمعنى أشمل، إنّ الميزات العرضيّة لكائن هي تلك التي تكون خارج نطاق جوهره[6]. من الجليّ أنّ الخاصيات التي تكون عرضية بالمعنى الدقيق للكلمة هي كذلك عرضيّة بالمعنى الواسع، بما أنّها، بلا ريب، تكون خارج نطاق جوهر كائن ما. ولكن فئة الأعراض بالمعنى الواسع تتضمّن كذلك ميزات، على الرغم من أنّها تقع خارج نطاق جوهر الكائن، إلا أنّها ليست طارئة؛ بل ضرورية. ووَفْقًا لأرسطو وأتباعه من القرون الوسطى، مثلاً، إنّ القدرة على تعلّم قواعد اللّغة هي عرض للإنسان بالمعنى الواسع للكلمة (وليس بالمعنى الضيّق): على الرغم من أنّ القدرة على تعلّم قواعد اللغة تنتمي ضرورة إلى الإنسان، بيد أنّها ليست ضمن السمات الجوهريّة للإنسان؛ بمعنى أوضح هي ليست ضمن السمات التي يُشار إليها للإجابة عن سؤال ما هو الإنسان. ومن ثمّ، فإنّ السِّمات الجوهرية لكائن، من قبيل كونه كياناً إنسانيّاً، هي سمات كذلك ضروريّة. ولكن ليست كل السمات الضرورية للكائن جوهريّة أيضاً، على نحو ما يبيّن مثال القدرة على تعلّم قواعد اللغة. لذا يتمثل اقتراحي، باختصار، في أنْ نتعامل مع الخاصيّات في تقابل مع الأنواع بوصفها أعراض بالمعنى الواسع، وذلك من أجل إدراج الخاصيات التي تكون محتملة والخاصيّات التي تكون ضروريّة ولكن غير جوهريّة. ذروني أجسّد هذه الفكرة العامّة من خلال توضيح نتيجتين طبيعيتين لفكر أرسطو.

---

5 - Aristole، الموضوعات، المجلد 1، 5، 7-102b4؛ والتحليلات الأولى 1، 4، 5-73b4.

6 - Aristole، الموضوعات، 1، 5، 20-102a18؛ والتحليلات الأولى، المجلد 1، الفصول 20-75a18.

ففي تصوّر أرسطو يكون الانتماء إلى نوع أمراً جوهريّا لكائن جزئيّ، وعلى سبيل المثال تكون بعض الخاصيات بالتحديد تلك التي تكون غير طارئة ضروريّة، ولكنّها ليست جوهريّة للكائن الذي يحوز عليها. ولهذا، كيف نفرّق بين سمات الشيء التي تكون ضروريّة وتلك التي تكون، فضلاً عن كونها ضروريّة، جوهريّة أيضاً؟

من الواضح أنّ ذلك التمييز لن يكون على أسس الامتداد فحسب؛ لأنّه بالنسبة إلى أرسطو أنْ تكون إنساناً، وأنْ تكون قادراً على تعلّم قواعد اللّغة، ليسا متوازيين؛ بل بالضرورة متوازيين. وبناء على ذلك يجب إدراج معيار إضافيّ لتمييز الأنواع، أو السّمات المنبثقة من الأنواع من الخاصيّات الضروريّة. ويبدو أنّ معيار أرسطو المفضّل يرتكز على مفهوم التّفسير[7]. ذلك أنّ الانتماء إلى نوع هو الذي يفسّر لماذا تمتلك الكائنات مجموعة من الخاصيّات الضروريّة، وليس الأمر منعكساً. وذلك ليس لأنّ الكائن قادر على تعلّم قواعد اللغة، فهو تبعاً لذلك إنسان؛ بل بالأحرى لأنّه إنسان، ما يعني أنّه كذلك قادر على تعلّم قواعد اللغة[8]. وفي كتاب (**التّحليلات الأولى**) يبدو أرسطو مستعدّاً لتوسيع هذه الرؤية لتشمل الرياضيات كذلك؛ ذلك أنّ (2 R) (خاصية امتلاك مجموع الزوايا الداخلية مساوية لزاويتين قائمتين) هي خاصيّة ضروريّة للمثلّثات، ولكنّ المثلّثات ليست مثلثات؛ لأنّ لديها خاصيّة (2 R). ومن ثمّ، فإنّ القضيّة هي بالأحرى، من وجهة نظر أرسطو، أنّ المثلّثات لديها خاصيّة (R 2) لأنّها مثلثات؛ أيْ لأنّها تنتمي إلى نوع مثلث. وبناء على ذلك، فالفكرة العامّة «المستخلَصة» هي أنّ الانتماء إلى نوع يفسّر لماذا يمتلك الكائن مجموعة من الخاصيّات الضروريّة وليس العكس[9]. إنّ الطريقة التي فسّر بها أرسطو هذه النقطة هي ظاهرة عبر القول إنّ الخاصيّات الضروريّة هي، بوجه من الوجوه، «تنبع من» جوهر النوّع، وبهذا أظنّ أنّ أرسطو يعني أنها مضمَّنة في جوهر النّوع: من خلال التّفكير في النّوع الذي ينتمي إليه الموجود، ومن خلال التّفكير، مثلاً، في التّعريف الجامع للنّوع الذي ينتمي إليه الموجود، نستطيع أنْ نستنتج من حيث المبدأ الخاصيّات الضروريّة التي تتبع النّوع المعنيّ. ومن المهمّ التأكيد أنّ مفهوم التّفسير، الذي هو قيد النظر هنا، يجب أنْ يُعامل بوصفه مفهوماً أنطولوجيّاً يعطي مضموناً للعلاقات بين الكينونات الكليّة المختلفة،

---

7 - انظر في هذا المضمار: Kung (1977)، وأيضاً Brody (1972) و(1973). وللحصول على تأييد معاصر لهذه المقاربة انظر: Koslicki (2012). فيما يتعلق بمفهوم الجوهر عند أرسطو بصفة عامة انظر: Cohen (1978)، وKung (1977)؛ F. Lewis (1984)، وCode (1986)، وWedin (1984)، وMatthews (1990)، وCharles (2000).

8 - أعتقد أنّ فكرتي حول التّفسير قريبة من الفكرة التي دافع عنها Brody (1972)، مع الاختلاف الوحيد هو أنّني أودّ أنْ أوسّع نموذج التّفسير الذي قدّمه Brody، وذلك بتضمين، ليس التفسير العلميّ فحسب؛ بل كذلك التفسير الميتافيزيقيّ.

9 - قد يكون شخص ما قلقاً، وفق هذا الاعتبار، من حقيقة أنْ يتبين أنّ كونه إنساناً، وأنّ كونه قادراً على تعلم قواعد اللغة (أوْ كونه مثلثاً حاملاً لخاصية R 2) هي سمات لإنسان (لمثلث) تعاد بوصفها نماذج متماثلة في العوالم الممكنة؛ أيْ إنّ كلاً منهما ينتمي إلى البشر (وإلى مثلثات) في جميع العوالم الممكنة. فكونه إنساناً وكونه قادراً على تعلم قواعد اللغة (على غرار كونه مثلثاً حاملاً لخاصيّة R 2) هي ليست فحسب سمات ذات امتداد متزامن؛ بل هي سمات ضروريّة ذات امتداد متزامن. لذا أنا لا آخذ بهذه الحقيقة وحدها من أجل تقديم أسباب وجيهة، إمّا لرفض التمييز بين الأنواع والخاصيّات الضروريّة، وإمّا للاعتقاد بأنّ مجال العوالم الممكنة غير كافٍ لاستمالة حدوسنا فيما يتعلّق بمرجع الخاصيّات. وسوف يكون هذا البديل مفروضاً على أولئك الذين يتّخذون إطار العوالم الممكنة (سواء في التصوّر الواقعيّ، أو في التصوّر البديل منه) أن تكون بمعنى ما سابقة لامتلاك الأشياء لخاصيّات مُعادة، ومن ثمّ هي تقدم تفسيراً أو نوعاً من الدعائم لخطابنا الجهيّ. وعلى العكس من ذلك، أرى أنّ مجال العوالم الممكنة يوفّر توضيحاً جزئيّاً فحسب لحدوسنا الرئيسة حول علّة الخاصيّات. ومن ثمّ، لن يكون سابقاً لامتلاك الأشياء لخاصيّات مُعادة. وفي هذا التصوّر، ليس من المستغرب أنّ الفرق بين سمات جوهريّة وضروريّة لكائن لا يمكن استيعابه في إطار العوالم الممكنة، بما أنّ هذا الإطار يسجّل فحسب أيُّ الخاصيات قد وجدت، وفي أيّ العوالم، ولكنّه لا يتحسّس لماذا وجدت هذه الخاصيّات. فلا ينبغي أنْ يقلقنا كثيراً أنْ يكون هذا الإطار محتاجاً، ربّما، إلى بعض المعايير التكميليّة لاستيعاب الفروق التي لا يمكن أنْ تُصاغ من داخل الإطار «نفسه». ومن أجل رؤية مختلفة يكون إطار العوالم الممكنة، وفقاً لها مأخوذاً به على اعتبار أنّه يؤسس قواعد الخاصيّات المعادة للأشياء، وينقد أساسيّات أرسطو. انظر: Paul (b2006). للتعرف على دراسات مهمّة عن حدود المقاربة الجهيّة للأساسيّات راجع: Fine (a1994). وراجع كذلك: Fine (1989)، (b1994)، (1995)، والفصل الأوّل من Oderberg (2007). H

وليس باعتباره مفهوماً معرفيّاً إبستيميّاً فحسب. فنحن لسنا معنيّين، هاهنا، بمعرفة ما إذا كان فهمنا لنوع ما هو سابق أو لاحق لفهمنا لبعض الخاصيّات؛ بل نحن، بالأحرى، معنيّون بتدبّر علاقة الأولويّة الأنطولوجيّة والترابط بين نماذج مختلفة من الكليّات. فلا شيء يمنعنا من القول إنّه على مستوى معرفيّ إبستميّ يمكن أنْ يكون العلم ببعض الخاصيّات مساعداً لنا في تعريف نوع من الأنواع، وفي ضبط امتداده. ومع ذلك، تبقى الحقيقة القائمة أنّ الأنواع تظلّ أنطولوجيّاً سابقة للخاصيّات التي تتبعها.

هناك سمة أخرى مرتبطة بتصوّر أرسطو، وقوامها أنّ بعض الخاصيّات مرتبطة ببعض الأنواع، أو إذا وضعنا الأمور بطريقة مختلفة، فإنّ نوع معيّن يجلب معه مجموعة معيّنة من الخاصيّات. ونظراً إلى وجود بعض المظاهر(الثانوية) لهذه الفكرة التي أرغب في إسقاطها، فقد يكون من الأفضل أنْ نوضّح، بشيء من التّفصيل، ما تنصّ عليه. يعتقد أرسطو في الأعمال المنطقيّة، ولا سيّما في كتاب (المقولات) أنّ الكائن؛ أيْ الجوهر، فضلاً عن انتمائه إلى نوع محدّد بشكل تامّ، ينتمي أيضاً إلى العديد من الأنواع العامة ذات نظام أعلى، التي تكون منظمة في تراتبيّة من التّعميم تصاعديّة[10]. فعلى سبيل المثال، إلى جانب انتمائه إلى نوع مخصوص بَشَر ينتمي الإنسان كذلك إلى مجموعة من الأنواع العامّة المرتّبة ترتيباً هرميّاً، من نحو حيوان وكائن حيّ وجوهر جسماني، إلى غير ذلك، إلى غاية الوصول إلى النوع الأعلى وهو جوهر. فكلّ نوع من الأنواع في هذا التسلسل الهرميّ يحمل معه مجموعة، أو جملة، من الخاصيّات الضروريّة. ومن ثمّ ستكون هناك خاصيّات يمتلكها الإنسان بحكم كونه إنساناً، وخاصيّات أخرى سيمتلكها بحكم كونه حيواناً، إلى غير ذلك، وهلمّ جرّاً. وبعبارة أخرى، تكون مجموعة من الخاصيّات المعيّنة مميّزة، أو بالضرورة تميّز نوعاً معيّناً[11]ويتبنّى أرسطو الرأي القائل إنّ الخاصيّات التي تميّز نوعاً معيّناً في الترتيب الهرميّ تنتقل إلى كلّ الأنواع التي تشغل المستوى الأدنى في الترتيب الهرميّ: فإذا كانت القدرة على الحركة هي بالضرورة مرتبطة بنوع حيوان، أو تميّزه، فهي ستكون كذلك خاصيّة ضروريّة لكلّ الأنواع التي تأتي في مستوى أدنى، وكذلك لكلّ الأعضاء التي تنتمي إلى أيّ من هذه الأنواع، مثلاً البشر والجياد والفئران... إلخ. مع ذلك سيكون من الخطأ القول إنّ الخاصيّات المعنيّة تميّز الأنواع في المستوى الأدنى تماماً مثلما تميّز الأنواع في المستوى الأعلى. ويقوم أرسطو بتوضيح هذه النقطة توضيحاً قياسيّاً متوسّلاً بمثال هندسيّ[12]. المثال في حدّ ذاته إشكاليّ ولكنّه يساعد في منحنا، على الأقلّ، فكرة بدهيّة عمّا يعتمل في ذهن أرسطو؛ ذلك أنّ الخاصيّة (R 2) تنتمي، ضرورةً، إلى كلّ أنواع المثلّثات؛ مثلاً المثلّثات المتساوية الأضلاع، والمثلّثات المتساوية الضلعين كذلك. غير أنّه، على هذا الطّراز، ليس بحكم كونه مثلّثاً متساوي الأضلاع، أو مثلّثاً متساوي الضلعين، ولكن ببساطة بحكم كونه مثلّثاً فإنّه شيء ما يمتلك خاصيّة (R 2). ومن ثمّ، حتى وإنْ كانت الخاصيّة (R 2) هي خاصيّة ضروريّة لكلّ المثلّثات، هي فقط تسم النوع مثلّث، وليس الأنواع الفرعيّة: مثلّث متساوي الضلعين ومثلّث متساوي الأضلاع (هذا إذا كانت العلاقة بين مثلّث ومثلّث متساوي الضلعين ومثلّث متساوي الأضلاع يمكن حقّاً أنْ تُفهم على

10 - هذه الرؤية هي التي تخلّى عنها أرسطو في كتاب (Metaphysics).

11 - أنظر فيما يتعلّق باستعمال كلمة «ميزة» للإشارة إلى العلاقة بين الأنواع والخاصيّات الكليّة: Lowe (2006). وفيما يتّصل بالنقاش الدّائر على العلاقة بين الأنواع والخاصيّات انظر: Lowe (2006 الفصل 4).

12 - Aristotle، التّحليلات الأولى، 1، 4، 73b38-74a3..

أساس نوع وأنواع فرعيّة). فأرسطو يقول بأنّ (R 2) تنتمي، بدرجة أولى، إلى النوّع مثلّث، وتنتمي ثانويّاً فقط، أوْ استنتاجيّاً، إلى الأنواع الفرعيّة مثلّث متساوي الضلعين ومثّلث متساوي الأضلاع، وإنّ ما اقترحته هو مماثل بعض المماثلة لما قلته عن كون الخاصيّات هي مميّزات لنوع معيّن، أوْ هي مميِّزة له.

وسواء أقبلنا بترتيب أرسطو الهرميّ المعقّد للأنواع والخاصيّات كلتيهما، أمْ لمْ نقبل به، فإنّه من الممكن أنْ نُبْقِيَ على الفكرة العامّة القائلة إنّ بعض الخاصيّات مرتبطة، بالضرورة، ببعض الأنواع، أوْ تميّز بعض الأنواع. ولكن ماذا يعني بالتّحديد أنْ تكون مرتبطة بـ أوْ أنْ تميّز؟

هناك على الأقلّ قراءتان مختلفتان لمثل هذه العلاقات؛ ذلك أنّ القراءتين كلتيْهما تتّفق إذا ما اعتمدنا مصطلح لوو في أنّ الأنواع والخاصيّات التي تصفهما يعتمد بعضها على بعض اعتماداً متبادلاً من أجل وجودهما؛ حيث إنّ نوعاً معيّناً لا يمكن أنْ يكون متمثّلاً في كائن إلّا إذا كانت الخاصيّات المرتبطة به هي كذلك متمثّلة في ذلك الكائن؛ كما لا يمكن لخاصيّات أنْ تكون متمثّلة بكائن إلّا إذا كان النوع كذلك متمثّلاً فيه. ومع ذلك تختلف القراءتان فيما يخصّ علاقة تبعيّة الهويّة الكائنة بين الأنواع والخاصيّات. وبحَسَب رؤية منهما تتوقّف هويّة الأنواع على الخاصيّات التي تميّزها. وتأسيساً على هذه القراءة يتوقّف أيّ نوع نحن بصدد الكلام عنه على أيّ الخاصيّات المرتبطة به ضرورةً[13].

وعلى الرغم من كونها رؤية وجيهة جدّاً يمكن الأخذ بها، فإنّها، بلا ريب، ليست بالرؤية الممكنة الوحيدة وبالتأكيد ليست الرؤية التي يدين بها أرسطو. فبالنّسبة إليه جعلُ هويّة نوع معيّن مرتهنةً بالخاصيّات التي ترتبط به بالضرورة قد يعكس ترتيب التفسير بين الأنواع والخاصيّات[14].

إنّ الأنواع ليست هي الأنواع الكائنة؛ لأنهّا تحمل بعض الخاصيّات المرتبطة بهذه الأنواع، ولكنّها بالأحرى تحمل بعض الخاصيّات المرتبطة بها لأنهّا هي الأنواع التي هي موجودة. ويبدو هذا التّعليل مرقاة لاقتراح، مفاده أنّ هويّة الأنواع مستقلّة عن الخاصيّات المرتبطة بها ضرورةً وهي كذلك سابقة لها. ومن المفترض أنّ أرسطو يعتقد أنّ السّمات المحدّدة لنوع معيّن أيْ السّمات الجوهريّة التي تندرج في تعريف النّوع، ومن ثمّ في تأسيس هويّته، تكون متمايزة من الخاصيّات وذات أسبقيّة تفسيريّة على الخاصيّات الضروريّة ولكن غير الجوهريّة المرتبطة بذاك النوع. فهذه الضروب من الخاصيّات غير الجوهريّة ولكن ضروريّة هي، بشكل من الأشكال، ثاوية في التعريف الذي يحدّد جوهر النّوع. وبما أنّني أنشد مزيداً من التّوضيح في ما سأعرضه لاحقاً في مفهوم التّفسير، أفضّل أنْ أمضي قدُماً في المسار الثاني الأرسطيّ، ومن ثمّ أدرس إمكانيّة جعل هويّة نوع مستقلّة عن الخاصيّات التي ترتبط بها ارتباطاً ضروريّاً.

13 - هذه الرؤية موجودة في: Lowe (2006).

14 - انظر مرّة أخرى: Brody (1973).

3. لماذا نفترض الأنواع في المقام الأوّل؟

عادة ما يُنسب الفضل إلى الأنواع في توفير تصوّر موحّد لسلسلة من الظواهر المتعلّقة بكائنات معيّنة. ورغم أنّني لا اهتمّ اهتماماً خاصّاً بالخوض في هذه الجوانب المعروفة من نظريّات الأنواع، فإنّه قد يكون من المفيد أنْ نذكرها في بضع كلمات[15]. (i) أولاً، وقبل كلّ شيء، من المفترض أنّ الأنواع تزوّدنا، على حدّ سواء، بمعايير هويّة آنيّة وبمعايير هويّة زمانيّة لكائنات مخصوصة (كان جون لوك تقريباً هو الفيلسوف الأوّل الذي أعار انتباهاً لهذا الجانب من حديثنا عن الأنواع والسلالات، أو الأجناس). الفكرة الأساسية، هاهنا، من وجهة نظر آنيّة، تتمثّل في اعتبارنا الكائنات مخصوصةً على قاعدة الأنواع التي تنتمي إليها (مع الأخذ بعين الاعتبار نتيجة قوامها أنّه لا يمكن أنْ يكون هناك أكثر من كائن واحد من نوع معيّن في مكان واحد وفي وقت واحد). وفيما يتعلق بالمنظور الزمانيّ، فضلاً عمّا تقدّم، من المعقول أنْ نقول إنّ كائناً في (t1) هو نفسه بوصفه كائناً في (t2) إذا كان ينتمي إلى النوع (K) نفسه، ويبدي نوع الاستمراريّة المطلوبة نفسها بمقتضى حقيقة أنّه ينتمي إلى النّوع (K) (حيث يحدّد نوع K التغييرات التي يمكن أنْ تطرأ على كائن دون التوقف عن أنْ يكون عضواً في K). (ii) ثانياً، باعتبار الأنواع مفيدة في التّعامل مع مسألة التفرّد. فبالنسبة إلى منظّري الأنواع، إنّ الحقيقة الشائعة حول العالم أنّ مثيلات/أمثلة الأنواع، أو، لنكنْ أكثر دقة، مثيلات الأنواع الأصليّة، هي كائنات فرديّة أُعطيت حدوداً وجوديّة ثابتة. وبمعنى من المعاني، إذاً، تكون الأشياء فرديّة لأنّها أمثلة لأنواع[16]. ومن الواضح أنّ «لأنّ»، ها هنا، لا ترقى إلى التّفسير الدقيق؛ إذْ هناك طريقة مشروعة أخرى لصياغة ما ادعيناه أعلاه، سيكون من خلال القول إنّ تفرّد الجواهر؛ أيْ أمثلة الأنواع، أمر أوّلي[17].

ولكنّ الحديث عن العضويّة في نوع يساعدنا على الأقل في إعطاء بعض المحتوى للفكرة القائلة إنّه لا يجب البحث في السبب الذي يجعل الجواهر فرديّة خارج حقيقة أنّها هي نوع الأشياء التي تكون عليها. ويمكن التّعبير عن الفكرة نفسها بالرجوع مرّة أخرى إلى مبادئ العدّ؛ حيث إنّ الفكرة هي أنّه في اندراج كائن جزئيّ ضمن، أوْ في انتمائه إلى نوعه الخاصّ، يكون قد اتسم بوصفه كائناً مميّزاً عَدِّياً، ليس فحسب عن الأشياء التي تنتمي إلى أنواع أخرى؛ بل كذلك عن أشياء أخرى من النّوع نفسه. (iii) وفي الأخير، يمكن أنْ تنطبق اعتبارات مماثلة على مشكلة وحدة الكائنات الجزئيّة. يؤكد منظرو الأنواع أنَّه لا يمكن إنكار حقيقة أن بعض الكائنات الجزئيّة هي على قدر متميّز من الوحدة الداخليّة والتّماسك. وفي هذه الحالة أيضاً، التحدث عن العضوية في نوع قد يساعد على تجسيد هذه الفكرة العامّة: أمثلة الأنواع الأصلية هي أشياء ممنوحةٌ ضرباً متميّزاً من الوحدة والتّماسك الداخليّ. وبالمناسبة، يمكن ملاحظة أنّ الاعتبارات المتعلّقة بوحدة الكائنات الجزئيّة يمكن أنْ تعمل أيضاً بوصفها

15 - بالنّسبة إلى مزيد من المعطيات حول هذه المواضيع انظر: Lowe (1989) و(2009)؛ وWiggins (1980) و(2001). بالنّسبة إلى مسألة الدّفاع عن الأنواع التي ترتكز على المريولوجية والتركيب المحدود انظر: Koslicki (2008: 200-34). من سوء الحظّ أنّ الاعتبارات التي تخصّ المواضيع المريولوجية تخرج كثيراً عن نطاق هذا الفصل.

16 - انظر Loux 2006b: 102-17.

17 - انظر Lowe (2005).

محدّدات في قرارنا بشأن أيّ الأنواع الأصليّة توجد. لذا، يمكن أنْ نقرّر، على سبيل المثال، أنّه لا توجد أيّ أنواع أصليّة تتوافق مع الكائنات التي لا تبدي درجة عالية، بما فيه الكفاية، من الوَحدة، حتّى وإنْ كان طبعاً تحديد معنى «بما فيه الكفاية» يمكن أنْ يكون صعباً من النّاحية العمليّة. هذا النوع من الحجاج سيؤدي، بالطبع، إلى حصر الأنواع الأصليّة في أنواع الأشياء الطبيعيّة، أو ربما في الكائنات الحيّة فقط. وبالنّظر إلى أنّ الكائنات الطبيعيّة فقط، أوْ ربّما، الكائنات الحيّة، هي التي يمكن القول إنهّا تملك الدرجة المطلوبة من الوحدة، وبالتالي الأنواع التي تندرج ضمنها الكائنات الطبيعيّة، أوْ الكائنات الحيّة، هي التي ينبغي اعتبارها أنواعاً أصليّة فقط. على الرغم من أنّ كلّاً من المزايا النظريّة الثلاث لنظريّات الأنواع مشرَعٌ بابه على النّقاش، فإنّه لا يمكن الإنكار بسهولة، مع وضع الأمور كلّها نصب أعيننا، أنّ تقديم الأنواع يبدو موفّراً لإجابة موحدة للعديد من الأسئلة (الهويّة والتفرّد والوحدة) فيما يخصّ طبيعة الكائنات المحسوسة.

ثمّة، إذاً، تعقيب طبيعيّ على سؤال «لماذا تفترض الأنواع؟» يمكن أنْ يكون الجواب ببساطة: «لماذا لا تُفترض الأنواع؟».

ذلك أنّ المعترضين على وجود الأنواع عادة ما يقولون إنّ الأنواع يمكن الاستغناء عنها: فنحن بوسعنا تفسير جميع الحقائق التي نريد أنْ نفسّرها دون اللّجوء إلى مقولة منفصلة من الكلّيات، ومتمايزة في صفاتها من الخاصيّات الملاحظَة في التجربة اليوميّة، أوْ في البحث العلميّ. وقد يسلّم هؤلاء الفلاسفة، أيضاً، بأنّ حديثنا المألوف عن أنواع الكائنات، وأنواع الأشياء... إلخ ليس حديثاً اعتباطيّاً، وبأنّ الأنواع تحدّد الجوانب الموضوعيّة للواقع. ومع ذلك، سوف يصرّون على أنّنا لا نحتاج بغية تسويغ كلامنا المألوف على الأنواع إلى إدخال مقولة منفصلة من الكلّيات فضلاً عن الخاصيّات القابلة للملاحظة الموصولة بكائنات معيّنة. وبما أنّ هذه الاستراتيجيّة العامة، التي تعمل على حذف الأنواع، تحتاج إلى قدر من التّهذيب مهمّ، فإنّني سأتّخذها نقطةَ انطلاق لنقاشي، وسأدرس بإيجاز الحجّة البالغة التي وضعها ديفيد أرمسترونغ ضدّ فكرة وجود الأنواع في كتابه المهمّ (عالم من الحالات الرّاهنة)[18].

على أنّ الأمر الوحيد الذي لم يأخذ حظّه الكافي من الملاحظة هو أنّ لأرمسترونغ حجّتين منفصلتين ضدّ الأنواع: (i) الحجة الأولى موجّهة ضدّ وجود أنواع جواهر على الطراز الأرسطيّ؛ أيْ كائنات عاديّة معيّنة ذات حجم متوسّط؛ (ii) بينما الحجة الثانية هي حجّة ضدّ حتّى وجود أنواع من الجزيئات الذريّة الفرعيّة مثل

18 - يمكننا، أوْ ربّما يجب علينا، التفريق، من حيث المبدأ، بين استراتيجية اختزالية واستراتيجية إلغائيّة. إذا تمّ اختزال الأنواع إلى شيء آخر، على سبيل المثال، مجموعة من الخاصيّات الضروريّة فإنّ الجمل حول الأنواع تكون صحيحة، ولكن يمكن إعادة صياغتها باعتبارها جملاً متعلّقة بمجموعات من الخاصيّات. وبذلك لا تقدّم هذه الجمل مقولة منفصلة من الكينونات، ولكنّها صحيحة. وفي نقيض ذلك، تتحدّث جمل الأنواع في الاستراتيجية الإلغائيّة عن أشياء لا توجد بكلّ بساطة. ومن ثمّ إذا تحدّثنا بطريقة مباشرة، فهي إمّا خاطئة وإمّا لا معنى لها، وإمّا خالية من قيمة الحقيقة؛ حيث يتوقف ذلك على الموقف الذي نتّخذه من الجمل التي تقدم كائنات غير موجودة. يبدو واضحاً بالنسبة إليّ أنّ منظور أرسطو اختزاليّ، فهو يقول بوضوح إنّ الأنواع تخلق مفاصل موضوعية في الواقع، ومن ثمّ تتضمّن فكرة أنّ الجمل حول الأنواع، عندما تُحلل بطريقة جيّدة، يُتبيّن أنّها صحيحة. وبما أنّ أرمسترونغ، على الرغم من ذلك، لم يُدْل بتمييز صريح بين الاستراتيجيتين، فأنا أحذو حذوه من خلال الكلام دون مبالاة على اختزال الأنواع، أوْ إلغائها لصالح شيء آخر. في الأخير، اختزال مقولة لأخرى يمكن أنْ يُعتبر طريقة لحذف تلك المقولة التي نريد أنْ نختزلها. وبالنّسبة إلى تحليل أكثر انسجاماً مع حجّة أرمسترونغ (ونقد الزّعم بأنّ الأنواع أساسيّة) انظر: Bird (2012).

الإلكترونات. وفي واقع الأمر، يمكن اعتبار الحجّة الثّانية فقط حجّة دامغة ضدّ التّمييز اللطيف بين الأنواع والخاصيّات، على حين أنّ كلّ ما تظهره الحجّة الأولى، إذا كانت ناجعة، هو الاستغناء عن أنواع الكائنات الجزئيّة متوسّطة الحجم دون إعطاء برهان ضدّ وجود أنواع للكائنات الأصغر حجماً.

(i) لاحَظ أرمسترونغ في حجتّه ضدّ أنواع الكائنات العاديّة، وعلى وجه التّخصيص الكائنات الحيّة: «أنّ أمراً كليّاً، مستخدمين مجدّداً قوّة البدهية، يجب أنْ يكون متطابقاً تمام المطابقة في كلّ صغيرة وكبيرة؛ لذا يبدو أنّه لا توجد أيّ بنية بيولوجيّة ستمحّض لتكون بمنزلة الكُلِّي المطلوب» (Armstrong 1977b: 66)؛ أيْ ذلك الكُلِّيّ إنسان الموجود بصفة متطابقة في جميع البشر.

ويُسَلِّمُ أرمسترونغ بأنّ التّركيبة الجينيّة للحمض النوويّ البشريّ هو الذي يجيء أقرب ما يكون إلى بنية مماثلة موجودة في جميع البشر، وبأنّه يوجد، ربّما، وصف مجرّد بما فيه الكفاية يبرز المواصفات الضروريّة والكافية للحمض النوويّ البشريّ. ومع ذلك، ينبغي أنْ نفترض، في الواقع، كُلِيّاً (في غاية التّعقيد) يستجيب لهذا الضّرب من الوصف، اللّهمّ إلا إذا كان الكُلِّي المعنيّ قادراً على أنْ يضطلع بدور سببيّ وتقنينيّ في تفسير السلوك النمطيّ للبشر. ويعتقد أرمسترونغ أنّ الكُلِّيَّ إنسان لا يمكن أنْ ينهض بدور من هذا القبيل، وحتىّ إنْ كان ذلك مؤوّلاً تأويلاً بيولوجيّاً، وذلك لأنّ «الوظيفة السببيّة التي تعمل على إنتاج إنسان واستمراره تتمّ بالتّأكيد من خلال الخلايا الذريّة المكوّنة له، وأنسجة أكثر تعقيداً تتصرّف بمقتضى خاصيّاتها المحدّدة» (Armstrong 1977b: 66). ومثلما يبيّن الاقتباس الأخير، تعرض حجّة أرمسترونغ بالأحرى كُنْه مذهبه الاختزاليّ لواقعيّته العلميّة؛ ذلك أنّ الفكرة المركزيّة قوامها أنّ الكينونات الأساسيّة، أيْ اللبنات الأساسيّة للعالم، هي الجسيمات الأساسيّة التي يتمّ دراستها بالفيزياء الحديثة. ولذا يمكن تركيب جميع الكيانات الأخرى، ابتداءً من الهياكل الذريّة البسيطة وصولاً إلى الكائنات الحيّة المعقدّة، على أيّ نحو من الأنحاء، انطلاقاً من هذه اللبنات الأساسيّة.

ووفقاً لذلك، فجميع الكُليَّات الحقيقيّة من النّظام الأوّل إنّما هي خاصيّات بسيطة لجسيمات أساسيّة (خاصيّات معقّدة يتمّ تحليلها بوصفها حالات راهنة) ولعلاقات قائمة بينها. وعلى هذا النّحو، فإنّ حجّة أرمسترونغ الأولى هي عبارة عن إعادة صياغة لقناعاته الفيزيائيّة والاختزاليّة أكثر من كونها حجّة «مَسُوقَةً» ضدّ التمييز اللّطيف بين الأنواع والخاصيّات. ويمكن أنْ تُدحض الحجة ببساطة من خلال رفض التفسير التصاعدي والاختزالي الذي قدّمه أرمسترونغ لبنية الكائنات المألوفة (لا سيّما الكائنات الحيّة) وتأييد، بدلاً من ذلك، ما سمّاه لويس تفسيراً من أعلى إلى أسفل، والذي وفقاً له تكون التركيبة الفيزيائيّة (على الأقلّ) للكائنات الحيّة محدَّدة بالنوّع الذي تنتمي إليه[19]. ولكن، حتى وإنْ وقع قبول الحجّة على النّحو الذي هي عليه، فلا شيء ممّا يقوله أرمسترونغ يمنعنا من افتراض أنواع للجسيمات الأوليّة في الفيزياء، فضلاً عن خاصيّاتها؛ لأنّه، على غرار ما سلف من قولي، تكون نظريّة الأنواع، على الأقل في البداية، محايدة فيما يتعلّق بحجم الكائنات التي تنتمي إلى الأنواع المختلفة.

19 - انظر: Loux (2006a).

(ii) في واقع الأمر، يقدّم أرمسترونغ حجّة ثانية يمكن أنْ تؤخذ مأخذَ حجّة عامّة ضدّ التمييز اللّطيف بين الأنواع والخاصيّات؛ حيث إنّ أرمسترونغ يبحث في إمكانيّة أنّه ينبغي علينا أنْ نقدّم الأنواع ليس للكائنات العادية المتوسّطة الحجم، ولكن للجسيمات التي تدرسها الفيزياء الحديثة؛ وبعبارة أخرى، الجزئيّات التي يعدّها هو نفسه أساسيّة وجوهريّة. وبناء على ذلك تكون الفرضيّة هو أنّه إلى جانب الخاصيّات التي تتشارك فيها جميع الإلكترونات يمكن أنْ ننظر في تقديم النّوع إلكترون (أوْ إليكترونهود، كما عبّر عنه أرمسترونغ)، الكُلِّي الذي يشير إلى نوع الشيء الذي يمتلك الخاصيّات المميّزة للإلكترونات. ويرفض أرمسترونغ هذه الفرضيّة، مصرّاً على أنّه يمكن تقديم رؤية اختزاليّة أيضاً لأنواع الجسيمات الفيزيائيّة. وبناءً على هذا التّقدير، يمكن اختزال الإلكترون إلى ومن، ثمّ ينبغي أنْ يُحدّد موصولاً بالخاصيّات الأساسية للإلكترونات. فكلّ ما يجب لأنْ يكون إلكترون إلكترونا، على سبيل المثال، هو امتلاك كتلة وشحنة ودورة تكون متطابقة تطابقاً حرفيّاً في جميع الإلكترونات. ومن ثمّ يمكن أنْ يُختزل النّوع إلكترون، وأنْ تحدّد هويّته مع اجتماع هذه الخاصيّات الثلاث. وعلى سبيل الخاتمة، يصرّ أرمسترونغ على أنّ هناك، بالطبع، أنواعاً لأشياء مختلفة، وأنّ الأنواع تخلق روابط موضوعيّة وأساسيّة في الطبيعة. كلّ ذلك وهو ينكر، مع ذلك، أننّا بحاجة إلى إدخال «مقولة مستقلّة وغير قابلة للاختزال للكليّ؛ أيْ أنواع لتفسير هذه الروابط الموضوعيّة»[20].

ويبدو لي أنّ أرمسترونغ، هاهنا، يقدّم ضرباً من حجّة الاستغناء، التي ربمّا تُفهم فهما أفضلَ باعتبارها بعض تصّور من «الواقعيّة العلميّة» المعروفة باسم نصل أوكام؛ لذا ينبغي أنْ يكون الافتراض الكامن وراء اختزال النّوع إلكترون إلى رابط لخاصيّاته الأساسيّة أمراً يُمكّننا من أن نفسّر السلوك النمطيّ للإلكترون، وتفاعلاته السببيّة القياسيّة، باللجوء فحسب إلى خاصيّاته التي يمكن ملاحظتها علميّاً، وليس أيّ شيء آخر. إنّ رأس الأمر الأوليّ الجدير بالملاحظة هو، في الحقيقة، إغراق حجّة أرمسترونغ في التّعميم، على الرّغم من أنّه يسّلط الضوء على مرشّحاته المفضّلة للأنواع؛ أيْ أنواع الجسيمات الأوليّة. إذا كانت الحجّة ناجحة، فإنّها تبيّن أنّ جميع الأنواع التي قد نكون مستعدّين لقبولها يمكن في الواقع الاستغناء عنها شريطةَ أن نأتي بالرّابط الصّحيح للخاصيّات التي تميّزها؛ وبعبارة أخرى، يتمثّل تصوّر أرمسترونغ في اعتبار الأنواع ليست شيئاً آخر أكثر من كونها روابط وتكتّلات، أو تجمّعات لخاصيّات أساسيّة. فحالة النوّع إلكترون على نحو لا يمكن جحده ملائمةٌ ملاءمةً مخصوصة، نظراً إلى أنّ الإلكترونات، على غرار ما يشير إلى ذلك أرمسترونغ نفسه، لها خاصيّات أساسيّة قليلة جدّاً. ولكن، من حيث المبدأ، لا شيء يمنع المرء من النّظر حتّى إلى الأنواع الأكثر تعقيداً باعتبارها تركيبات من خاصيّات أساسيّة، شريطة

20 - تركت صياغة أرمسترونغ الإمكانيّة مفتوحة أمام المرء لكيْ يقول بوجود الأنواع، ولكن ليس بوصفها مقولة مستقلة وغير قابلة للاختزال للكلّي. فأرمسترونغ نفسه، في الواقع، افترض باحتراز إمكانيّة فهم وجود أنواع من حيث كونها توابع (حيث تُعرّف على النحو الآتي: كيان Q يتبع الكيان P، إلا إذا كان من المستحيل أنّ P ينبغي أنْ توجد ولا ينبغي أنْ توجد Q، هذا إذا كانت P ممكنة؛ أيْ من جهة العوالم الممكنة، اللّهمّ إلا إذا كانت (P-عوالم وكلّ P-عوالم هي أيضاً عوالم Q). ونظراً إلى جميع الحالات الراهنة (حيث تُتصور على كونها تحتوي على الجزئيات وخاصيّاتها، والعلاقات التي بينها)، فإنّ جميع الأنواع الموجودة تابعة. وبهذا الاعتبار، لن يتمّ حذف الأنواع من الأنطولوجيا حذفاً تامّاً، وإنّما يُعتقد فقط أنّها لا تشكل مقولة للكيْنونة منفصلة ومستقلّة. لذا، أفضّل أنْ أسقط من اعتباري تصوّر التابعيّة في حجّة أرمسترونغ؛ ذلك لأنّه ليس واضحاً بالنسبة إليّ إذا ما كان يمكن القول إنّ الأشياء التي تتبع وفقاً لتعريف أرمسترونغ موجودة في الاتّجاه نفسه مثل الكيانات التي تلتحق بها. وبما أنني أرغب في تجنّب، إذا كان الأمر ممكناً، الحديث عن الأوليّة في تعارضها مع طرائق ثانية/إدراكيّة للوجود/«موجودة»، فسأقتصر على نقد حجّة الاستغناء لدى أرمسترونغ. وربّما، من المفترض أنّ مفهوم التّابعيّة يهب مضموناً أكثر وضوحاً لتحليل اختزاليّ للأنواع (بوصفه مقابلاً لذاك الإلغائيّ) تكون الأنواع وَفْقاً له موجودة إلى حد ّما، غير أنّ الحقائق حول الأنواع يمكن تحليلها على حدة باعتبارها حقائق تتعلّق بشيء آخر.

أنْ يكون أحدنا قادراً على الإتيان بمجموعة الخاصيّات الصحيحة؛ أيْ أصغر مجموعة خاصيّات تفسّر الظواهر التي نودّ شرحها. هكذا، حتّى وإنْ كنت سأركّز أساساً على أمثلة أرمسترونغ المفضّلة، فإنّه ينبغي أنْ يؤخذ ردّي أخذاً عامّاً شأن تصوّر أرمسترونغ.

كيف يمكن الردّ على حجّة الإلغاء؟ اسمحوا لي لوضع الأمور في نصابها أنْ أقول، أوّلاً، وقبل كل شيء، إنّ افتراض أرمسترونغ الأساسيّ، وهو أنْ يكون السلوك النمطيّ لإلكترون وتفاعلاته السببيّة القياسيّة قابلة للتّفسير، وذلك باللجوء فحسب إلى خاصيّاته التي يمكن ملاحظتها علميّاً، ولا إلى شيء غير ذلك، لا يتنافى إطلاقاً مع قبول الأنواع بوصفها مقولة منفصلة من الكينونات. وإذا ما كان هناك أنواع، فيمكن أنْ نتوقّع بطبيعة الحال، بالنظر إلى الرؤية التي قدّمتها في القسم السّابق عن الأنواع، أنْ يكون، بمعنى ما، السلوك النمطيّ لكائن والتفاعلات السببيّة التي يعقدها مفسَّرَيْن تفسيراً ضافياً من خلال خاصيّاته. ولهذا قد رأينا، وفقاً لمنظرّي الأنواع أنّ نوعاً معيناً يحمل معه مجموعة من الخاصيّات الضروريّة. وعادة ما يكون هذا الضرب من الخاصيّات الضروريّة أنظمة وقوى وقدرات؛ أيْ خاصيات في غاية التّناسب للدخول في تفاعلات سببيّة. ومن ثمّ، إذا كان كلّ ما نعنيه بـ «تفسير» هو «تفسير السلوك النمطيّ والتفاعل السببيّ»، فإنّه بمعنى معقول أنْ نقترح اقتراحاً مداره أنّ الخاصيّات تفسّر كلّ ما نحن بحاجة إلى تفسيره. ومع ذلك، يعتقد المدافعون عن الأنواع أنّه يمكن الدّفع بالتفسير إلى خطوة أبعد. ولهذا، هل يمكننا أنْ نفسّر لماذا تمتلك الإلكترونات خاصيّاتها الأساسيّة، أو هلْ يتعيّن علينا أنْ نفكّر في أنّه متى نصل إلى الخاصيّات الأساسيّة للإلكترونات يجب أن ينتهي التّفسير؟

يزعم أرمسترونغ أنّ التفسير ينبغي أنْ ينتهي لأنّه، بعد أنْ تتوافر لدينا الخاصيّات الأساسيّة للإلكترونات، يمكننا إضفاء تفسير كامل على سلوكها السببيّ كذا على دورها في القوانين الفيزيائيّة. على النقيض من ذلك، يعتقد منظّرو الأنواع أنّ الإلكترونات تمتلك خاصيّاتها الأساسيّة؛ لأنّها نوع الأشياء التي هي عليها. ومن الواضح هنا أنّ الافكار تتباين أساساً.

ثمّة استراتيجيّة مشهورة للدّفاع عن الأنواع تتمثّل في إضعاف المعنى الذي تكون به الخاصيّات المقترنة بنوع ضروريّة عبر التّمييز بين الضرورة الفيزيائيّة والضرورة الميتافيزيقيّة[21]. تمتلك الإلكترونات بالضرورة خاصيّات الكتلة والشحنة والدورة بوصفها نتيجة للقوانين الفيزيائية التي تحكم العالم الحالي. ولكن من الممكن أنْ يكون لها هناك قوانين فيزيائيّة تختلف عن تلكم التي تحكم العالم الحالي. وبعبارة أخرى، توجد عوالم ممكنة تحصل فيها قوانين فيزيائيّة مختلفة. ومن ثمّ القوانين الفيزيائيّة ليست قوانين ضروريّة من الناحية الميتافيزيقيّة. فعلى هذا النّحو، توجد عوالم ممكنة (العوالم التي تحصل فيها قوانين فيزيائيّة مختلفة) أين توجد إلكترونات تفتقر إلى بعض، أو الخاصيّات كافّة التي تقترن بها في عالمنا وفي جميع العوالم الممكنة؛ حيث تنعقد القوانين الفيزيائيّة نفسها كما هو الحال في عالمنا. في مثل تلك العوالم ما يجعل الإلكترونات إلكترونات لا يمكن أنْ يكون امتلاكها

21 - إذا لم أكن مخطئا، يبدو أنّ هذا الاتّجاه الحجاجيّ قد تمّ رسمه في Lowe (2006: 26).

للخاصيّات التي تقترن بها في عالمنا وفي عوالم مماثلة. ومن ثمّ، لا يمكن أنْ يكون امتلاك هذه الخاصيّات هو ما يجعل الإلكترونات إلكترونات في هذا العالم كذلك.

وبما أنّ هذا الاتّجاه الحجاجيّ الذي يتطرّق أيضاً إلى دلالات مصطلحات الأنواع الطبيعيّة، كان، ولا يزال، محلّ خلاف. فأنا لديّ بالأحرى حجّة مؤيّدة للأنواع لا تلزم في شيء أحداً بالرّأي القائل إنّ القوانين الفيزيائيّة طارئة ميتافيزيقيّاً، حتى إنَّ بطبيعة الحال، حدوثها الطارئ يمكن أنْ يُجادل بشكل مستقلّ[22].

فالمطلوب إلينا، بعبارة أخرى، هو معرفة طريقة تمييز النّوع إلكترون من الخاصيّات المقترنة به حتّى في حالة التّفكير في أنّ الكتلة والشّحنة والدورة هي خاصيّات ضروريّة ميتافيزيقيّاً للإلكترونات، وهذا المعطى حتّى في الحالة التي يُعتقد فيها أنّ الإلكترونات تمتلك تلك الخاصيّات في جميع العوالم الممكنة. فحيثما توجد الإلكترونات هناك اتصال/اقتران بخاصيّاتها الأساسية الثلاث (الكتلة، والشحنة، والدورة)، وحيثما يوجد هذا الاتصال توجد إلكترونات. فهل هذا اعتبار كافٍ لإلغاء النوّع إلكترون؟ بالإمكان أنْ يكون الجواب لا؛ لأنّه لا يزال بالإمكان إثارة السّؤال الآتي: هل بسبب امتلاكها كتلة وشحنة وقيمة المطلقة للدورة تكون الأشياء إلكترونات؟ أوْ هل لديها الكتلة والشّحنة والدورة التي بحوزتها لعلّة كونها إلكترونات؟

إنّ المنحى الأوّل للحجّة المؤيّدة للبديل الثاني يمكن أنْ يكون مصُوغاً على النّحو الآتي. فنحن نتفّق على أنّ الإلكترونات لها، بالضرورة، خاصيّات الكتلة والشحنة والدورة. ولكن ما الذي تمتلكه هذه الخاصيّات؟

يبدو أنّ هناك فقط ثلاثة مقترحات: (1) حزمة خاصيّات؛ (2) جزئيّ مجرّد؛ (3) شيء يقع تحت طائلة نوع معيّن. يمكن أنْ نوضّح أنّ المقترحيْن (1) و(2) لن يكونا مُجدِيَيْن، ومن ثمّ ينبغي لنا أنْ نختار المقترح (3(؛ ذلك أنّ الخيار (1) هو خيار لم يفضّله أرمسترونغ نفسه، ولكنّه ربمّا يكون مفيداً «ذكرُه»، على الرّغم من ذلك، لمعرفة لماذا فشل. فالافتراض القائم، هاهنا، أنّ الإلكترون هو حزمة خاصيّات تتمثل في كتلة وشحنة ودورة دون امتلاك أيّة خاصيّة أخرى. وباعتبارنا واقعيّين، فإنّنا نعتقد أيضاً أنّ كلّ خاصيّة من هذه الخاصيّات هي كليّة؛ أيْ كينونة يمكن أنْ توجد بوصفها خصلة متطابقة في جميع الإلكترونات. ومع ذلك، إذا كان هذا هو الحال، فنحن لن نكون في موضع يسمح لنا بتفسير ما الذي يجعل إلكترونين مختلفين متمايزين؛ وبعبارة أخرى، ليس بمستطاعنا تفسير كيف يمكن أنْ يكون هناك العديد من الإلكترونات المتمايزة؛ ذلك أنّه بالنسبة إلى كلّ إلكترون لن يكون شيئاً سوى حزمة ثلاث خاصيّات كليّة، ومن ثمّ ستكون جميع الإلكترونات متكوّنة من كليّات متشابهة عدديّاً لا غير. وهكذا، في الخيار (1) لن يكون هناك شيء يميّز إلكتروناً واحداً من آخر، وما هو أكثر من ذلك، يبدو أنّه ربمّا لا يوجد أيّ شيء يمكنه القيام بذلك. وعلى نحو ما أمكن ملاحظته، فأنا هنا فقط أردّد توجّساً مألوفاً فيما يخص مبدأ «هويّة غير المدرَك». ويبدو أنّ المبدأ يُعقد بالضرورة للكليّات. وهكذا، إذا كانت الجزئيات هي فقط حزم

22 - الرّأي القائل إنّ بعض قوانين الطبيعة، على الأقل، طارئة ميتافيزيقيّاً هو، بوجه من الوجوه، رأي تقليديّ. وبالنّسبة إلى الدّفاع عن الزّعم بأنّ قوانين الطبيعة ضروريّة ميتافيزيقيّاً انظر (من بين مراجع أخرى): Shoemaker (1980) و(1998)؛ Ellis (2001)؛ وBird (2005).

من خاصيّات كليّة، فيبدو أنّ الجزئيّات التي تمتلكها، باعتبارها مكوّناتها هي الخاصيات الكليّة نفسها الواجب أنْ تكون متطابقة[23].

وعلى النقيض من ذلك، بما أنّه يبدو أنّ هناك، أو على الأقلّ يمكن أنْ يكون، جزئيات مختلفة تتقاسم جميع خاصيّاتها، لا يمكن أنْ تكون الجزئيات مجرّد حزم من خاصيّات كليّة. وإذا فشل الخيار (1)، فلنْ تكون الكتلة والشّحنة والدورة هي الخاصيّات التي تشكّل حزمة، ولكن بدلاً من ذلك خاصيّات لشيء ما؛ أيْ شيء ما بعبارة أخرى لديه مثل هذه الخاصيّات مترابطة كما كانت يشدّ بعضها برقاب بعض.

وإذا كنّا لا نريد الخيار (3)؛ أيْ إذا كان الشيء الذي يمتلك الخاصيّات ليس شيئاً مندرجاً من ذي قبل في نوع معيّن، فيبدو أننّا نبقى مع مناصرة الخيار (2)؛ أيْ الرأي القائل إنّ الشيء الذي يحوز على الخاصيّات هو متفرّد خالص، أيْ جزئي مجرّد. ولكن إذا كان هذا هكذا، فمن الصّعب إضفاء معنى على الرأي القائل إنّ الكتلة والشحنة والدورة هي الخاصيّات الضرورية لشيء ما. ولهذا، من الواضح أنّه لا توجد أيّ صلة ضرورية بينها، ولكن توجد فقط صلة طارئة بين الجزئيّ المجرّد والخاصيّات التي يملكها. لذا، يبدو «هذا الرّأي» قائماً في صميم فكرة أنّ جزئيّاً مجرّداً ليس لديه أيّ من الخاصيّات التي يحملها بالضرورة، ولكن «تُداخله» فقط بصفة طارئة. ومن هنا، لا يمكن أنْ يكون جزئيّاً مجرّداً مرتبطاً بالضرورة بأيّ من الخاصيات التي لديه. ويمكن القول، ردّاً على هذه الحجّة، إنّ الشيء الذي ترتبط به الخاصيّات ذات الصلة بالضرورة هو ذلك الشيء المصاحب للخاصيّات (الجزئيّ السّميك)، وليس الجزئيّ المجرّد (الجزئيّ الرقيق)[24]. إنّه الجزئيّ المجرّد مضافاً إلى اتّصال الكتلة والشحنة والدورة، هو الذي لديه كتلة وشحنة ودورة مرتبطة به ارتباطا ضروريّاً. ومع ذلك، هذا الرّد لن يكفي، لسبب واحد، مفاده إذا كان الشيء الذي لديه خاصيّات يحتوي على جزئيّ مجرّد بوصفه أحد مكوّناته، يمكن القول إنّه سيمتلك خاصيّات ذات صلة، وذلك بمعنى اشتقاقي تامّ فحسب؛ وذلك لأنّ الجزئيّ المجرّد هو الحامل المباشر للخاصيّات، وليس الكائن مع الخاصيات. هناك سبب آخر، وهو أنّه حتّى إنْ وقع التسليم، بمعنى من المعاني، بأنّ الكائن مع الخاصيّات يمكن أنْ يُقال يمتلك الخاصيّات بالضرورة، فإنّ الحقيقة تبقى أنّ مثل هذه الخاصيّات هي بالضرورة متّصلة بالكائن فقط، لأنّ هناك صلةً طارئة تحصل بينها وبين الجزئيّ المجرّد. وبعبارة أخرى، الصفة الطارئة للاتّصال بين الخاصيّات ذات الصلة وحاملها المباشر تجعل من الصّعب قرنَ معنى دالّ بالرأي القائل إنّ خاصيّات مثل الكتلة والشحنة والدورة هي خاصيّات ضروريّة للإلكترونات. وبناء على ذلك يبدو الخيار (2) آيلاً إلى الفشل أيضاً؛ حيث إنّ الخيار الوحيد الذي يبدو أنه قد تبقّى لدينا هو القول إنّ الشيء الذي يمتلك هذه الخاصيّات ذات الصلة هو شيء يقع سلفاً ضمن نوع معيّن، وفي الحالة، التي هي تحت محَكِّ نظرنا، إنّ النوع هو إلكترون. ويحسُنُ بنا التّنصيص على أنّ الخيار (3) يجعل النّوع سابقاً للخاصيّات ذات الصّلة؛ وذلك لأنّ الحقيقة الميتافيزيقيّة التي تفسّر لماذا يكون شيء معيّن له بعض الخاصيّات بالضرورة إنّما هي بالتّحديد الحقيقة

23 - بالنّسبة إلى مسألة الادّعاء بأنّ نظريّة الحزمة متماشية مع زيف مبدأ هويّة غير المدرَك، أنظر: Rodriguez-Pereyra (2004). وبالنّسبة إلى معرفة رؤية عامّة للنقاش في شأن هذا المبدأ، أنظر: Forrest (2010).

24 - بالنّسبة إلى التمييز بين الجزئيّات السميكة والرقيقة، أنظر: Armstrong (1997a). وأنظر كذلك: Sider (2006).

نفسها القائلة إنّ ذاك الشيء يندرج ضمن نوع معيّن. وبعبارة أخرى، اندراج شيء ضمن نوع معيّن هو الأرضيّة الميتافيزيقيّة، أوْ التّفسير لامتلاكه بعض الخاصيّات ذات الصّلة بالضّرورة. إذا كان الخيار (3) صحيحاً، فإنّ شيئاً ما له بعض الخاصيّات الضروريّة؛ لأنّه ينتمي إلى، أوْ يقع تحت طائلة نوع معيّن، وليس الأمر منعكساً.

لذا، أعتقد أنّه يمكن تعميم الحجّة التي قد صغتها؛ إذْ من الواضح أنّها قابلة للتّطبيق على أيّ نوع من الكائنات، وعلى أيّ مجموعة من الخاصيّات التي يمتلكها الكائن بالضرورة. ومن ثمّ، يجب أنْ يكون الاستنتاج أنّ الشّيء الذي لديه الخاصيّات ذات الصلة بالضرورة هو شيء من نوع معيّن؛ حيث يمتلك هذه الخاصيّات بمقتضى ارتباطه الضروريّ بالنّوع الذي ينتمي إليه. ومن ثمّ لا يمكن إلغاء الأنواع، أوْ اختزالها في روابط من الخاصيّات.

وبطبيعة الحال، إذا كُتب النّجاح لحجتي، فهي تبيّن فحسب أنّه ينبغي علينا أن نفترض على الأقلّ بعض أنواع؛ فهي حجّة لا تعطي مؤشّرات بشأن أيّ الأنواع توجد في الواقع. وأيُّ بتٍّ في هذه النّقطة بالذّات ربمّا يتوقّف على اعتبارات أخرى، بما في ذلك الأفكار الميتافيزيقيّة العامّة التي نحملها حول ما هو أساسيّ وما هو غير أساسيّ، وما يمكن تفسيره وما لا يمكن تفسيره. وإلى هذا الضرب من الأفكار أودّ الآن أنْ أنتقل.

4. كم عدد الأنواع الموجودة؟

يمكن أنْ يفهم السؤال المطروح بطرق مختلفة، ومن ثمّ هناك طرق مختلفة لمحاولة الإجابة عنه؛ ذلك أنّه يوجد مسلك واحد للتّفكير في أنّ بعض الأمثلة التي نزعم أنّها جيّدة من أنواع الدّرجة الأولى لا تعدّ أنواعاً أصليّة؛ حيث إنّ الفكرة العامّة هنا أننّا قد نكون مستعدّين لوضع قيود حول ما الذي يجب أنْ نحسبه نوعاً أصليّاً. قد يشير التّمييز الذي وضعه أرمسترونغ بين إنسان وإلكترون إلى إحدى الطرق الممكنة لتحقيق التقييد المرغوب فيه. ويمكن طرح الاقتراح بصيغة أخرى، وهي أنّ الأنواع الأصليّة الوحيدة الموجودة هي أنواع ذات جسيمات فيزيائيّة أساسيّة. وإذا ما يقبل أحد حجّة أرمسترونغ الفيزيائية ضدّ وجود نوع إنسان إلى جانب حجّتي التي تؤيّد عدم إمكانيّة إلغاء، على الأقل، بعض الأنواع، فإنّه سينتهي بنا الأمر إلى هذه الرّؤية بالضبط. تحتاج هذه الاستراتيجيّة إلى حجّة (وحجّة قويّة بالفعل) لإظهار أنّ جميع خاصيّات الكائنات المجهريّة يمكن تفسيرها بشكل تامّ، وذلك بالرجوع إلى خاصيّات الجسيمات الفيزيائيّة الأساسيّة. وبما أنّه مشكوك في إمكانيّة تقديم مثل هذه الحجّة في الواقع، فإنّه من المرجّح أنْ تجد هذه الاستراتيجيّة معارضة من اللّا-اختزاليّين، الذين سوف يصرّون على الأرجح أنّ الاختزاليّين يأخذون الأمور مأخذاً عكسيّاً: يجب تفسير التركيب الماديّ من حيث الأنواع والخاصيّات الأساسيّة للكائنات المجهريّة، وليس الأمر منعكساً. ويمكن أنْ يكون الأمر جائزاً؛ ذلك أنّ الخيار مفتوح لاختزال الأنواع الى كائنات مجهريّة، مصّرين على أنّ سائر أمثلة الأنّواع المزعومة يمكن الاستغناء عنها بما أنّها إمّا قابلة للاختزال إلى أنواع من الكائنات المجهريّة، وإمّا، على أكثر تقدير، متولّدة منها.

ومع ذلك، يمكن أنْ تذهب القيود وجهة مختلفة إلى حدٍّ ما؛ فقد يحاول أحدهم أنْ يجادل الوجهة القائلة إنّه حتىّ إذا كانت الأنواع المقابلة للكائنات المعايَنة الموجودة في تجربتنا اليوميّة، أو حتّى إذا كانت توجد أنواع ملائمة للكائنات المعاينة فحسب، فليست كلّ أنواع الكائنات المعاينة تلائم نوعاً أصليّاً. وتوجد في هذا الإطار فكرة مألوفة، مدارها أنّ الأنواع الطبيعيّة فحسب، بوصفها متقابلة على سبيل المثال مع الأنواع الاصطناعية، تعدّ بمثابة أنواع أصليّة. ويمكن أنْ يُدفع بهذا المنحى الحجاجيّ إلى أبعد من ذلك للاعتصام بالفكرة التي مبناها أنّه من بين الأنواع الطبيعيّة تعدّ الأنواع البيولوجية فقط أمثلة أصليّة للأنواع[25]. وهكذا، فإنّ الكائنات الحيّة، أو الأحياء، هي الأشياء الوحيدة التي ينبغي علينا افتراضها أنواعاً. وإذا تبنّى امرؤ هذا المنحى، فإنّ بعض الحجج، التي عادة ما تخدم استراتيجيّة اختزاليّة، قد تكون مجدية، بعد هذا وذاك، لإلغاء الأنواع الاصطناعيّة. وحتّى إذا كانت الخاصيّات الأساسيّة والسلوك النمطيّ للكائنات الحيّة لا يمكن أن يُختزلا اختزالاً تامّاً إلى الخاصيّات الأساسية لمكوّناتهما الماديّة، فقد يفكّر البعض في إمكانيّة إجراء مثل هذا الاختزال في حالة المصنوعات؛ ذلك أنّ الاقتراح «المقدَّم» يذهب، إذاً، إلى أنّ الخاصيات الأساسية لطاولة، أوْ تمثال، أو جهاز كمبيوتر، يمكن أنْ تُختزل تمام الاختزال إلى الخاصيّات الأساسيّة لمكوّناتها الماديّة. وهكذا، بينما نحن محتاجون إلى افتراض أنواع، على الأقل، لبعض الكائنات الطبيعيّة (وبالتأكيد للكائنات الحيّة)، فإنّنا لا نحتاج إلى القيام بذلك للأشياء الاصطناعيّة. وتأسيساً على ذلك، تكون النتيجةُ أنّه، على خلاف الكائنات الطبيعيّة بصفة عامّة والكائنات الحيّة بصفة خاصّة، تكون المصنوعات مجرّد مجاميع للأشياء الأكثر أساسيّة. إذاً، حتّى وإنْ كانت عبارات مثل «طاولة»، أو «جهاز الكمبيوتر»، تحمل في الظّاهر منطق الجنس، أو النّوع، فإنّ هذا ليس إلّا نتيجة للاحتياجات ومصالح البشر فحسب. فالإنسان باعتبار احتياجاته العمليّة، أو اهتماماته الفنيّة، هو ذاك الذي يحتاج إلى التّعامل مع المصنوعات كما لو كانت أشياء واحدة، حتّى وإنْ لم تكُ كذلك في الواقع. وفي نهاية اليوم، إنّ ذهن البشريّ فحسب هو الذي يفسّر، على نحو ما، المجاميع على أنّها كائنات واحدة (وهي فكرة، على نحو ما أعتقد، ربّما قد كانت تحظى بإعجاب ليبنتز). فهذه الاستراتيجيّة الممحّضة لإلغاء المصنوعات من عدد الأشياء التي نحن بحاجة إلى أنْ نفترض لها أنواعاً قد تكون متقاطعة تقاطعاً مفيداً، مع اعتبارات تخصّ تباعاً وحدة الكائنات الطبيعيّة والاصطناعيّة. وبعد هذا كلّه، أحد الأسباب الكامنة وراء سؤالنا: لماذا قد نعتقد أنّ أنواع المصنوعات ليست أنواعاً أصليّة، هو كون مثل هذه الكائنات لا تظهر هذا النوّع من الوحدة والتّفسير الذي يحملنا على افتراض أنواع. فوحدة الكائنات الطبيعيّة بصورة عامّة، والكائنات الحيّة بصفة خاصّة هي، في حدّ ذاتها، وحدة؛ بمعنى أنّها شكل وحدة «صمّاء» لا يمكن تفسيرها باعتبارها تركيبةً، أوْ جماعاً لكائنات أكثر جوهريّة: نحاول على قدر الإمكان، ولكن لا يمكننا أبداً أنْ نحصل على هذا الضّرب من الوحدة التي تميّز الكائنات الطبيعيّة، وذلك ببساطة عن طريق تجميع كائنات جوهريّة، وشدّ بعضها بأعناق بعض برابط علائقيّ على غرار حلقة وصل، أوْ من قبيل بنية متراكبة. على النقيض من ذلك، إنّ وَحدة المصنوعات، باستخدام الاصطلاح الأرسطيّ، هي وحدة

25 - للاطّلاع على دراسة كلاسيكيّة للوضع الأنطولوجيّ لكلّ من الكائنات الحيّة والمصنوعات، أنظر: van Inwagen (1990).

عرضيّة طارئة. إنهّا وحدة يمكن تفسيرها، من حيث المبدأ، من جهة المكوّنات الماديّة لمصنوعات، فضلاً عن نوع من العلاقة، حلقة وصل أوْ بنية متراكبة تربطها.

يلاحظ أرسطو، على سبيل المثال، في مصنَّفه (**ما وراء الطبيعة الجزء 17**) أنّه ينبغي علينا اختزال الجواهر؛ أيْ كلّ الكائنات الموجودة في ذاتها، إلى الأشياء التي هي وحدات طبيعيّة؛ حيث تكون الكائنات الحيّة هي أبرز أمثلة الوحدة الطبيعيّة، وهذا إن لم تكن هي الأمثلة الوحيدة[26]. ولا أعتقد أنّ ما يعنيه أرسطو هو أنّ المصنوعات لا وجود لها على الإطلاق، ولكن يجب أنْ يكون، على الأقلّ، جزء من تصوّره معتبراً أنّ المصنوعات ليست حقاً كائنات في حدّ ذاتها لأنّها تفتقر إلى الدرجة المطلوبة من الوحدة، وهي، بمعنى ما، قابلة للاختزال إلى مكوّناتها الماديّة، بالإضافة إلى وجود بعض نوع من الرابط العلائقيّ. وعلى النّقيض من ذلك، لا يتوافر هذا الضّرب من الاختزال للكائنات الحيّة. إنّ إحدى النتائج المترتبة عن هذا الرأي، أوْ قد تكون ممّا يُفكّر فيه تفكيراً عقلانيّاً، قوامها أنّ أنواع الكائنات الطبيعيّة فحسب، أوْ بشكل احتماليّ الكائنات الحيّة، أمثلة أصليّة من النوع.

وإذا ما أردنا أنْ نحافظ على بعض مزايا نظريّات الأنواع، التي أشرت إليها في القسم (3)، فإنّ القيود المفروضة على ما يُعدّ نوعاً أصليّاً إلزاميّة أيضاً؛ لذا قلت توجد، على سبيل المثال، بالنسبة إلى مُنظّري الأنواع حقيقة عن الكون مدارها أنّ أمثلة من الأنواع، أوْ لنكنْ أكثر دقّة، أمثلة الأنواع الأصليّة هي كائنات فرديّة مُنحت حدوداً أنطولوجيّة ثابتة. وقلت أيضاً، على نحو ما معادل لهذا، يتّسم كائن جزئيّ، في إطار اندراجه ضمن، أو انتمائه إلى نوعه الصحيح، بكونه مُمَيّزاً عَدديّاً، ليس عن أشياء من أنواع أخرى فحسب؛ بل كذلك عن الأشياء التي هي من النوع نفسه. ومع ذلك، من الواضح أنّ هذا الأمر ليس صحيحاً انطلاقاً من جميع الأمثلة المفترَضة للنّوع. فعلى سبيل المثال، بعض أسماء الكمّ، لا توفّر مبادئ مناسبة للعدّ والتفرّد؛ ذلك أنّ مفردات: مثل «موجة» و«سحابة»، أوْ «شعلة» أمثلة جيّدة لأسماءِ كمٍّ لا توفّر مبادئ العدّ والتفرّد، حتّى إنْ كانت الأمور قد تأتي على درجات عندما يتعلّق الأمر بالعدّ والتفرّد. ومن ثمّ، إذا كانت موجة وسحابة هي أنواع أصليّة، فإنه، ببساطة، ليس صحيحاً أنّه في إطار اندراجها ضمن، أو انتمائها إلى نوعها الصحيح، تتّسم بكونها مميزة عَدِّياً ليس عن أشياء من أنواع أخرى فحسب؛ بل كذلك عن الأشياء التي هي من النوع نفسه[27]. ربّما توجهنا هذه الاعتبارات إلى اختزال الأنواع إلى تلك الأنواع التي تندرج ضمنها كائنات جزئيّة عاديّة؛ وبعبارة أخرى اختزالها إلى الأنواع التي تقترن بمبادئ مناسبة للعدّ والتفرد. إذا كان لدينا أسباب مستقلة (مثل تلك التي قد بيّنتها في الفقرة السابقة) لعدم الاعتقاد في أنواع المصنوعات، قد تحملنا الاعتبارات حول مبادئ للعدّ أنْ نفترض، مرّة أخرى، الأنواع فقط للكائنات الطبيعيّة، أوْ إمكاناً للكائنات الحيّة. وبطبيعة الحال، قد تختلف الآراء كثيراً بشأن ماهي القيود التّي تقدم في خصوص مفهوم النوع، ولكن الفكرة العامّة التي ينبغي الاحتفاظ بها في أذهاننا أنّه يجب علينا أنْ نكون

26 - Aristotle, MetaphysicsI VII. 17, 1041b27 31.

27 - بالنّسبة إلى هذه الموضوعات، انظر مجدّداً: van Inwagen (1990: 81-97). وبالنّسبة إلى أمثلة أخرى ذات طابع إشكاليّ، انظر: Wiggins (1980: 73) و(2001: 75) الذي لفت الانتباه إلى حالة جواهر (homeomerous) (مثال التّاج) التّي تبدو متوافرة على مقياس هويّة واضحة، ولكنّها لا تُقدّم باعتبارها مبادئ واضحة لوضعها في الحسبان.

مستعدّين للتمييز بين أنواع أصليّة وغير أصليّة، وأنْ نقرّ بأنّ الأنواع البيولوجيّة مؤهلة لأنْ تكون عيّنات اختباريّة جيّدة من أجل أنْ تكون أنواعاً أصليّة[28].

ومع ذلك، يوجد معنى آخر يمكن أنْ نمنحه سؤالَ «كم عدد الأنواع الموجودة؟». ينتمي إنسان معيّن إلى المستوى الأدنى من النوع الطبيعيّ إنسان، ومع ذلك، لكونه إنساناً، فهو، أوْ فهي، أيضاً حيوان، وشيء حيّ وجوهر. وبالقياس، ينتمي الورد الأحمر الذي أنا بصدد النظر إليه الآن على الجانب الأيمن في حديقتي إلى أدنى مستوى من النّوع وردة؛ ومع ذلك، لكونها وردة، هي أيضاً زهرة، وكائن حيّ، وجوهر. وهكذا، قد يتساءل المرء منطقيّاً ما الذي ينبغي علينا أنْ نفترض وجوده، علاوة على أنواع المستوى الأدنى من قبيل إنسان، أو وردة، هل هو سلسلة من الأنواع الطبيعيّة من مستوى أعلى تكون منظَّمة تنظيماً تراتبيّاً هرميّاً مثل حيوان، أو كائن حيّ، أو جوهر. والرّأي عندي هو أنّه توجد أسباب وجيهة تدعونا إلى التّفكير في أنّه يمكن أنْ ننجز ذلك دون اللّجوء إلى الأنواع الطبيعيّة من مستوى أعلى، ومن ثمّ نزعم بأنّ لكلّ جوهر نوعاً طبيعيّاً واحداً فقط إليْه ينتمي. إنّ أهمّ الدوافع لتبنّي هذا الرأي هي أسباب اقتصاد أنطولوجيّ وبساطة تفسيريّة؛ ذلك أنّ كلّ ما يمكن تفسيره من خلال افتراض تراتبيّة هرميّة لأنواع أعلى مستوى يمكن تفسيرها ببساطة بمجرّد افتراض نوع أدنى مستوى لكلّ جوهر. ولكونه إنساناً، يكون هذا الكائن المعيّن أيضاً حيواناً، وكائناً حيّاً، وجوهراً. ومن أجل أنْ يكون حيواناً، وكائناً حيّاً، وجوهراً، إنّما هو ما يشتمل عليه (جزئيّاً) وجود الإنسان؛ لذا لا يوجد سبب وجيه لنفترض أنّ كائناً معيّناً هو حيوان وكائن حيّ وجوهر؛ لأنّه ينتمي إلى أنواع مميَّزة من النوّع إنسان.

وقبل بلورة تفاصيل الاستراتيجيّة التي توخّيتها، هاهنا، أودّ أنْ أوضح كيف ينبغي أنْ تُفهم مناشدتي لـ«أسباب الاقتصاد الوجوديّ والبساطة التفسيريّة» في هذا النّطاق. فنحن، هاهنا، إزاء مسألتين بالأساس. أوّلاً وقبل كلّ شيء، ثمّة اعتراض طبيعيّ قوامه أنّ حجتّي شرطيّة ظرفيّة فحسب؛ إذا كنّا نعتقد أنْ الكليّات يجب أنْ تعرض لتفسير الصفات الأساسيّة لكائنات جزئيّة، فنحن، حينئذ، لا نحتاج إلى أنواع من ترتيب أعلى؛ لأنّ كلّ ما يمكن تفسيره من خلال تقديم أنواع من ترتيب أعلى يمكن أيضاً تفسيره فقط بتقديم الأنواع الكليّة/الكونيّة الدّنيا. ومع ذلك، إنّ الحجة كما تظهر لا تعطي أيّ مبرّر مستقلّ يدعو إلى الاعتقاد بأنّ الكليّات ينبغي أنْ تُقدّم بغية تفسير

28 - يُعتقد، أحياناً، أنّ الدفاع عن الأنواع الطبيعيّة قد أصبح صعباً بسبب بعض اكتشافاتنا العلميّة الأخيرة، أو بإمكانيّات التكنولوجيات الوراثيّة المتقدّمة لدينا. وتضع أمثلة التّهجين، وكذا أمثلة التعديلات الجينيّة، موضع مساءلة أحدَ الافتراضات الأساسيّة لنظريّة الأنواع الطبيعية، ولاسيّما وأنّ الحدود الفاصلة بين جنس وآخر تكون في جميع الحالات محدَّدة تحديداً جيّداً وثابتة؛ ذلك أنّ علم الحيوان وعلم الوراثة يدّعيان بأنّ مثل هذه الحدود، في بعض الحالات، غير محدّدة تحديداً واضحاً على النّحو الذي قد ترتضيه نظريّة الأنواع الطبيعيّة. على الرغم من أنّني لا أريد الخوض في هذه المسائل هنا، فإنّه يجدر بي الإشارة إلى أنّ نظريّات الأنواع الطبيعيّة ليست خلواً من إجابات لهذه الملاحظات. والأمر الأكثر أهميّة أنّ الالتزام تجاه الأنواع الطبيعيّة إنّما هو التزام تجاه وجودها في الطبيعة، وتجاه بعض العلامات الموضوعيّة الفاصلة بين مختلف أنواع الأشياء. وعلى الرغم من أن لدينا بعض البدهيات العلميّة مسبقاً حول كيف ينبغي وضع هذه الخطوط الفاصلة، فإنّ الاعتقاد في الأنواع الطبيعيّة لا يتعارض مع اكتشافنا أنّ بعض الخطوط ينبغي إعادة رسمها، أو رسمها بشكل مختلف عمّا كنّا نظنّ أنّها ينبغي أنْ تكون مرسومة في أوّل الأمر. وبعد هذا كلّه، يوجد لدينا عدد لا بأس به من البدهيّات العلميّة المسبقة في شأن أيّ الأنواع الطبيعيّة التي لم تُلغَ تماماً حتّى الآن. وعلى أيّة حال، على الرغم من أنّ عندي بعض التعاطف مع المدافعين عن الأنواع الطبيعيّة، فلا يجب أنْ أتابع هذا الموضوع هنا. وبعد كلّ شيء، إنّ اتخاذ قرارات حول ما هو نوع من أوّل-أو من أدنى مستوى الكليّات هناك يعتمد، كما حاولت أن أظهر، على البدهيّات الاختزالية، أو اللا-اختزالية، المتعلّقة بأنواع مختلفة من الكائنات، وقد تعتمد أيضاً على بعض الاكتشافات العلميّة اللاحقة.

الصفات الأساسية لكائنات جزئيّة/مخصوصة وليس لأيّ سبب آخر[29]. وعلى الرغم من اعتقادي أنّ مثل هذا التّبرير يمكنْ أنْ يكون متاحاً، أو قد توفّر[30]، فإن هدفي في هذا الفصل ليس الاحتجاج من أجل مناصرة مقاربة تتأسّس على صفات للكليّات. فوجهة نظري هي بديل من ذلك؛ بما أنّ الأفلاطونيّين والأرسطيين يختلفون اختلافاً جذريّاً في مقاربتهما للكليّات، ينبغي أيضاً أنْ يكونوا مختلفين طالما يوجد اهتمام بوجود أنواع من مرتبة أعلى. والتّفاصيل حول أسباب هذا ستقدم في القسم التالي، ولكن تبقى نقطة عامّة قائمة مفادها أنّ الفلاسفة الذين يشتركون في مقاربة وصفيّة نوعيّة للكليات قد يجدون في اعتباراتي حافزاً آخر من أجل أنْ يتخذوا نهجاً أرسطيّاً في خصوص الكليّات. وقد يُعترض عليّ ثانياً لأنّني في القسم (3) قد رفضت دعوة أرمسترونغ إلى تبنيّ الاقتصاد الوجوديّ، في محاولته لإلغاء الأنواع لصالح الخاصيّات التي يمكن ملاحظتها علميّاً. واستجابة لهذا، سأقول ببساطة تمّ، في حالة حجّة أرمسترونغ، تقديم «مفهوم» الاقتصاد الوجوديّ لاختزال مقولة أساسيّة واحدة من الكائنات (الأنواع) إلى أخرى (خاصيّات)، ومن ثمّ خفض عدد المقولات الوجوديّة الأساسيّة، في حين أنّ ما أقترحه أنا هو مجرّد أنْ نستخدم معيار الاقتصاد الوجوديّ والبساطة التفسيريّة لاختزال عدد الكينونات في المقولة الوجوديّة نفسها. وفي المقابل، يمكن أنْ يُنظر إلى اتّجاهي هذا، بطبيعة الحال، نظرة شكّ؛ لذا هو ليس من طابع اتّجاه أرمسترونغ نفسه.

وقد توضّح بضعة أمثلة تاريخيّة، بمزيد من التّفصيل، هذا الضّرب من الاستراتيجيّة العامّة التي أميل إلى تأييدها. يبدو أرسطو، كما هو معلوم، في كتاب (المقولات) يفكّر في أنّه من أجل تفسير الصفات الأساسيّة للجواهر الطبيعيّة يجب أنْ نفترض تسلسلاً هرميّاً للأنواع التي يتّصل بعضها ببعض من أدناها عموميّة إلى أوفاها حتّى يصل إلى أعلى نوع جوهر.

وينبغي أنْ يكون فهم محدّد للواقعيّة في خصوص الكليّات، من بين الأسباب التي جعلت أرسطو يتّخذ هذا الرأي في كتاب (**المقولات**)؛ ذلك أنّ الموجودات التي تنتمي إلى أنواع مختلفة لها صفات مشتركة؛ فعلى سبيل المثال لكونها جميعها حيوانات، أو جميعها جواهر، فإنّها تتعدّى حدود أدنى الأنواع التي تنتمي إليها. ومن ثمّ يجب أنْ يكون أرسطو قد فكّر في أنّ مثل هذه الحالات التي تتّفق في السّمات يمكن تفسيرها بافتراض أنّ الجزئيّات المتعلّقة بأجناس مختلفة فحسب، فضلاً عن انتمائها إلى أدنى أجناسها، تنتمي أيضاً إلى أنواع أعلى ترتيباً بشكل مميَّز، إلى حدٍّ ما، عن أدنى الأجناس. ومع ذلك، في كتاب (**ما وراء الطبيعة**)، أعاد أرسطو النّظر في رأيه متبنيّاً الرأي الأكثر تجريداً واختزالاً، وقوامه أنّ الأنواع الحقيقيّة الوحيدة الموجودة هي الأنواع الدنيا التي تنتمي إليها الجواهر المخصوصة. ومن المرجّح أنّ أرسطو، في كتابه (ما وراء الطبيعة)، أعاد أيضاً النظر في رأيه السابق القائل إنّ الانتماء إلى النوع من المستوى الأدنى إنّما هو حقيقة بدائية حول العالم ليست في حاجة إلى تفسير[31]. وفي هذا المنحى الجديد، انتماء كائنات معيّنة مخصوصة إلى الأنواع الطبيعيّة يمكن أنْ يُفسّر تفسيراً أكثر

29 - أودّ أنْ أشكر محكماً غير معلوم الهويّة لوضع إصبعه على المظاهر الإشكاليّة في حجتّي، ومن ثمّ السماح لي بإيضاح هذه النقطة الحاسمة.

30 - انظر Loux (2007b)، والفصل الأوّل الوارد في هذا الكتاب «تمرين في الأنطولوجيا التأسيسيّة».

31 - بالنّسبة إلى استكشاف عميق لهذا الموضوع في فكر أرسطو، انظر: Driscoll (1981)، وCode (1984)، وLoux (1991) وGalluzzo (2013). انظر Loux (2006b) في سبيل محاولة استخراج كلّ التبعات الفلسفيّة لمقاربة أرسطو.

دقّة عبر حقيقة كون هذه الكائنات تمتلك مبدأ البنية والتنظيم الداخليّ، وتمتلك صورها، الأمر الذي يُفسّر لماذا هي تنتمي إلى النوع الذي تنتمي إليه. فالصور لها ارتباط مباشر بالأنواع؛ حيث يُشرح انتماء الصور فيها: كلّ الموجودات التي تنتمي إلى نوع معيّن تتقاسم صورة واحدة، والمكونات نفسها، أو مبدأ البنية الذي يكون مختلفاً بوجوده في جسيمات مختلفة من المادّة. وعلى الرغم من أنّ مفهوم الصورة سيكون ذا فائدة لنا ابتغاء فهم مثالي التاريخي الثاني، فأنا مهتمّ أكثر، هنا، بتدبّر دوافع أرسطو من أجل التخلّص من أنواع الترتيب الأعلى. ويبدو أنّ أرسطو يعتقد أنّ حديثنا في شأن أنواع الترتيب الأعلى؛ أيْ الأجناس المختلفة التي تنتمي إليها كائنات، إنّما هو مجرّد نتيجة للتّفكك المفاهيميّ الذي أجريناه على مختلف أنواع أدنى مستوى[32]. فإذا أخذنا في الاعتبار مختلف القوى، والتصرّفات، والقدرات التي تتّسم بها جواهر جزئيّة مختلفة، سنرى أنّ بعضها مشتركة بين جواهر تنتمي إلى أنواع مختلفة من المستوى الأدنى، بينما البعض الآخر مشترك فقط بين الموجودات التي تنتمي إلى نوع أدنى مستوى نفسه. ومع ذلك، فهذا الاعتبار لا يعني أنّ القوى والتصرّفات، والقدرات المشتركة بين الموجودات التي تنتمي إلى أنواع مختلفة من أدنى مستوى، يجب تفسيرها بافتراض أنواع من مستوى أعلى؛ ذلك أنّ القوى والتصرفات، والقدرات التي تشترك فيها الموجودات التي تنتمي إلى مختلف الأجناس، مفسَّرَة تفسيراً تامّاً بانتمائها إلى أنواع أدنى مستوى، أو الأجناس التي تنتمي إليها: الإنسان هو كائن حيّ بحكم كونه إنساناً، والوردة هي كائن حي بحكم كونها وردة، ولا يوجد شيء أكثر لقوله. وهكذا، يبدو أنّ أرسطو يعتقد أنّ الموجود الأكثر تركيباً، في ترتيب هرميّ، يجلب معه كلّ صفات الموجود الأقلّ تركيباً، ومن ثمّ نحن لسنا بحاجة حقّاً إلى افتراض أنواع أعلى ترتيباً لتفسير لماذا تمتلك الكائنات الحيّة الأكثر تركيباً الصفات التي تمتلكها الكائنات الحيّة الأقلّ تركيباً (لماذا على سبيل المثال إنسان وضفدع كلاهما حيوان، أو لماذا إنسان وزهرة كلاهما كائن حيّ). ربّما قد يكون هناك وراء موقف أرسطو اقتناع أيضاً بأنّ النظرة الواقعيّة في موضوع الكليّات/الكونيّات لا ينبغي الدفع بها إلى أقصى حدّ. فمن المؤكّد أنّ وردة وإنسان كلاهما كائن حيّ؛ بيد أنّ صنف الحياة لدى كلّ منهما مختلف تماماً في حالة تلك وفي حالة ذاك. وعلى هذا النّحو يبدو التفكير في أنّ هناك جنساً أعلى مشتركاً ينتمي إليه البشر والورود ليس له ما يبرّره تبريراً تامّاً بعد هذا كلّه. ومن الواضح، مع ذلك، أنّ أرسطو لا يعتقد في أنّ المنطق الذي يمكن تطبيقه على العلاقة بين الأجناس وأنواع أعلى ترتيباً يمكن تطبيقه أيضاً على العلاقة بين مختلف الموجودات من أجناس معيّنة والأجناس المشتركة التي تنتمي إليها. على الرغم من أنّه قد يكون صحيحاً، بمعنى من المعاني، أنّ مختلف البشر هم بطرائق مختلفة بشر، فإنهّم لا يختلفون في الطريقة التي هم بمقتضاها بشر. وهناك طريقة أخرى لصياغة هذه النقطة، وذلك بالقول إنّ الاختلافات بين موجود وآخر هي اختلافات ماديّة، باعتبارها مقابلة للاختلافات الشكليّة؛ هي اختلافات تقع خارج نطاق طبيعة النوع وهي، بمعنى ما، اختلافات عرضيّة له. بينما تختلف الخيول والبشر بوصفها حيوانات، فلا يختلف، حسب أرسطو، سقراط وأفلاطون باعتبارهما بشراً. يتضمّن هذا الرأي، بين قوسيْن، أنّ الاختلافات في العرق والجنس أيضاً هي ليست اختلافات نوع: البشر يختلفون من

32 - Aristotle, Metaphysics vii, 12.

حيث الجنس أو العرق، ولكن هذا الاختلاف لا يتعلق بماهيتهم[33]. فالناس الذين هم من جنس مختلف، أو عرق مختلف، لا يختلفون في الطريقة التي هم بها بشر.

المثال التاريخيّ الثاني الذي أودُّ أن أشير إليه هو جدال القرون الوسطى حول وَحدة الصورة الجوهريّة في مقابل تعدّدها. فالصور، كما رأينا، ليست أنواعاً؛ بل هي بالأحرى المكوّنات أوْ المبادئ الداخليّة للأشياء الطبيعيّة التي تفسّر انتمائها إلى نوع معيّن. ومع ذلك، بعض الحجج (حتّى إنْ لم تكن كلّها) التي تُساق ضدّ افتراض صورة جوهريّة في كلّ جوهر يمكنْ، أيضاً، استخدامها للاحتجاج لفكرة أنّه لا ينبغي علينا أنْ نفترض أكثر من نوع واحد لكلّ جوهر تماشياً مع الاستراتيجيّة العامّة التي أؤيّدها هنا؛ ذلك أنّ التعدُّديين في خصوص الصور الجوهريّة يزعمون أنّه في مستوى (أوْ، على الأقل، لعديد المستويات) من الجوهريّة نكتشف داخل جوهر محسوس وجود صورة جوهريّة أخرى داخل الجوهر نفسه. فعلى سبيل المثال: الإنسان هو أيضاً حيوان وكائن حي. يزعم التعدّديون أنّ هذه الصفات الثلاث للإنسان؛ أي كونه إنساناً وكونه حيواناً، وكونه شيئاً حيّاً، يجب أنْ تُفسّر بافتراض ثلاثة مكوّنات مميَّزة، وهي الصورة المقابلة لكونه إنساناً (مثل الروح العاقلة)، والصورة المقابلة لكونه حيواناً (مثال الروح الحسيّة؛ أيْ الصورة المميّزة للحيوانات)، والصورة المقابلة لكونه شيئاً حيّاً (مثل الروح النباتيّة، أي الصورة المميّزة للكائنات الحيّة). إنّ توماس الأكويني، وهو المدافع المستميت عن وَحدة الصورة الجوهريّة، توجّه بعدّة اعتراضات ضدّ الرّأي التعدّديّ. اعتراض واحد منها على وجه الخصوص يكتسي اهتماماً أعظم بالنسبة إلينا؛ ذلك أنّ الأكويني يؤكّد أنّ الصورة المميّزة لإنسان تتضمّن افتراضيّاً، أوْ تشمل، أيضاً، الصور المميّزة للحيوانات بشكل عامّ، وللكائنات الحيّة بشكل عامّ. فما يعنيه الأكويني أنّ الوظائف والقوى، والتصرّفات التي تُمنح إلى شيء بموجب امتلاكها لصورة إنسان تشمل أيضاً جميع الصفات التي نربطها بصور المستوى الأعلى، على غرار صورة الحيوانات بشكل عام، وعلى غرار صور الكائنات الحيّة بشكل عام. وإذا ما كان موجود ما إنساناً، فسيكون لديه، أيضاً، بمقتضى كونه إنساناً فحسب، جميع الصفات المشتَرَكة لجميع الحيوانات، فضلاً عن تلك المشتركة بين جميع الكائنات الحيّة، وبالإضافة إلى ذلك، بطبيعة الحال، الخصائص التي تميّزه بوصفه إنساناً. وهكذا، لا نحتاج إلى افتراض صور جوهرية عدا صورةَ إنسان من أجل تفسير لماذا يمتلك البشر العديد من الصفات المشتركة مع غيرهم من الحيوانات، أوْ مع غيرهم من الكائنات الحيّة. ومن الواضح أنّه يمكن أيضاً تطبيق المنطق الأكوينيّ في حالة الأنواع. فإذا كان إنسان ووردة هما نوعان طبيعيان أصليّان، فنحن لا نحتاج إلى افتراض نوع طبيعيّ إضافي، لنقل كائناً حيّاً، بغية أنْ نفسّر لماذا كلٌّ من الورود والبشر كائنات حيّة. فبالنّسبة إلى الورود هي كائنات حيّة فقط بحكم كونها ورداً، وبالنّسبة إلى البشر هم كائنات حيّة فقط بحكم كونهم بشراً. والحاصل بالنّسبة إلى أرسطو في كتابه (ما وراء الطبيعة)، وبالنّسبة إلى توماس الأكويني، لا تُمنح أنواع أعلى مستوى أيّ وجود حقيقيّ خارج العقل، ولكن تقوم بدور مفاهيميّ فحسب في تفكيك مفهوم الكليّات من الدرجة الأولى؛ السبب في ذلك هو أنّه يمكننا، أوْ من ثمّ ينبغي علينا، أنْ نستغني عنها في تفسير الظواهر التي نفترض لها كليّات في المقام الأوّل. واقتراحي هو أنْ نسير على خطاهم، ونشاركهم اهتمامهم بمسألة التفسير

33 - Aristotle, Metaphysics, X 9.

المقتصد. وعلى خلاف أرمسترونغ، أعتقد أنّ الأنواع ضروريّة لتفسير الصفات الأساسية للكائنات الجزئيّة. ومع ذلك، أعتقد، أيضاً، على غرار أرسطو والأكيوني أنّه إذا ما تمّ تقديم الكليّات لتفسير الصفات الأساسيّة للكائنات الجزئيّة المخصوصة، فنحن تبعاً لذلك لا نحتاج إلى أنواع أعلى ترتيباً، باعتبار أنّ أنواع الدرجة الأولى جيّدة بما فيه الكفاية للقيام بكلّ المهمّة التفسيريّة.

5. الأنواع الأرسطيّة والأفلاطونيّة:

يوجد في هذا المضمار سؤال مثير للاهتمام، وهو ما إذا كان إلغاء أنواع من أعلى ترتيباً يحملنا على أنْ نكون على مذهب أرسطو فيما يتعلّق بالكليّات (أيْ اعتبار الكليّات محايثة للجزئيّات)، وعلى النّقيض من ذلك، ما إذا كان قبول أنواع أعلى ترتيباً يجبرنا على أنْ نكون أفلاطونيّين. ومتى تحدّثنا حديثاً منطقيّاً، قلنا إنّ إلغاء أنواع أعلى ترتيباً هو أمر مستقلّ عن الأرسطيّة، كما أنّ قبولها شأن مستقلّ عن الأفلاطونيّة. ففي كتاب (**المقولات**)، على سبيل المثال، يرى أرسطو أنّ الكليّات موجودة في الأمثلة الخاصّة بها، لكنّه يعترف أيضاً بعدد من الأنواع من أعلى ترتيباً في نسق من التّعميم تصاعديّ. ومن ناحية أخرى، لا يوجد ما يمنع أحداً من الزعم بأنّ الكليّات المتعالية؛ أيْ التي توجد على حدة من الأمثلة الخاصّة بها، ومن ثمّ الإلحاح على فكرة عدم وجوب مضاعفة الكينونات دون مسوّغ. ومع ذلك، فالاستغناء عن أنواع أعلى ترتيباً هو الخيار الأقرب إلى الرّوح العامّة لواقعيّة أرسطو، فضلاً عن كونه معطىً لا يمكن للأفلاطونيّين الإفادة منه بسهولة؛ لأنّه من الصعب أنْ ندرك ماهي الدوافع التي يستطيع الأفلاطونيّون، افتراضاً، أنْ يدلوا بها للدفاع عن استغنائهم عن أنواع أعلى ترتيباً. وبعبارة أخرى، يبدو أنّه لا يوجد أيّ سبب محدّد، من داخل الميتافيزيقا الأفلاطونيّة، يدعونا إلى القول إنّ الأنواع من أوّل ترتيب موجودة، بينما الأنواع من أعلى ترتيب لا توجد. وهكذا، يبدو أنّ الأفلاطونيّين ملتزمون، أو، على الأقلّ، يميلون بقوّة نحو رؤية «الكلّ أوْ لا شيء» للأنواع. وهذا الأمر مرتبط بالطريقة التي يصوغ بها الأفلاطونيون شروط وجود الكليّات، وذلك برفضهم النمطيّ لـ «مبدأ التّمثيل». وفقاً للأرسطيّين الكليّات مرتهنة ارتهاناً وجوديّاً بأمثلتها الخاصّة. وبطبيعة الحال، لا يتوقف وجود كلّي على وجود واحد من أمثلته بصفة خاصّة، ولكن بشكل عامّ على وجود بعض الأمثلة: فمن أجل أنْ يوجد النوع الكليُّ إنسانٌ يجب أنْ يوجد على الأقلّ بعض البشر، وليس أيّ بشر بالتّحديد. وهكذا، عموماً، ستكون الأسباب التي عرضناها لتقديم الكليّات، أوْ للاستغناء عن بعض الكليّات المفترضَة، مرتبطةً بتفسير صفات كائنات جزئيّة من قبيل اتفاق صفاتها، وتفاعلاتها السببيّة، وهلمّ جرّاً. وفي هذا الإطار، من الطبيعيّ أنْ نبرهن على أنّ الحقائق المتعلقة بكائنات مخصوصة، التي شجّعنا تفسيرها على افتراض كليّات يمكنها، في واقع الأمر، أنْ تُفسَّر بافتراض كليّات أقلّ ممّا تدعونا إلى افتراضه اللّغة، أو جهازنا المفاهيميّ. وينطبق هذا النوع من الحجج، بصفة خاصّة، على كلّيات أعلى ترتيباً: من أجل تفسير الصفات الجوهريّة للجزئيّات التي كنّا نعتقد أنّه من الضروريّ أنْ نفترض لها أنواعاً في المقام الأوّل، فنحن نحتاج فقط إلى الكليّات من الدرجة الأولى، لا أكثر ولا أقلّ. لا يوجد اتّجاه حجاجيّ مماثل عند الأفلاطونيّين؛ ذلك أنّ الكليّات عند الأفلاطونيّين لا تتوقّف وجوديّاً على الأمثلة الخاصّة بها؛ فالكليّات موجودة، سواء أوجدت أمثلتها، أمْ لم توجد.

بصفة نمطية، يرفض الأفلاطونيون «مبدأ التمثيل»: فبعض الكليّات الموجودة ليست مجسّمة الآن، وفي التصوّر الأقوى من الأفلاطونيّة، هناك كليّات أُخَرُ ليس لها وجود أصلاً، وليست ممثَّلَة، ولن تكون كذلك إطلاقاً. وإذا كانت هذه هي البنية العامّة للنظريّة، لا يمكن أنْ تقتصر الحجج، التي قدمناها في سبيل القول بوجود بعض الكليّات، على حقيقة أنّ الكليّات تفسّر بعض الحقائق الأساسيّة فيما يتعلّق بكائنات جزئيّة. بالنّسبة إلى الكليات غير المجسَّمة، فهي لا تفسّر أيّ ضرب من هذه الحقائق: إذا لم يكن أثر لأيّ بشر على وجه الأرض، فالكليُّ إنسانٌ يظلّ موجوداً، ولكن وظيفته لا تتمثّل في تفسير صفات الجزئيّات التي لم تكن موجودة. وبهذا يمكن القول إنّ الكليّات كان منوطاً بها أنْ تفسّر صفات كائناتها الجزئيّة المخصوصة، لو كانت ممثّلة. ولكن، يبدو من الغريب، ولا سيّما في حالة الكليّات التي لم تمثّل على الإطلاق، القولُ إنّ وجودها مفروض علينا بموجب أنها تفسر صفات أمثلتها المعينة، إذا ما كانت ممثّلة. وعلى هذا النّحو، فالحجّة القائلة إنّه يمكن الاستغناء عن أنواع أعلى ترتيباً ليست بمُتاحة بيسر عند الأفلاطونيّين؛ لأنّ افتراض كليّات الدرجة الأولى فحسب سوف يكفي لتفسير كلّ الحقائق المتعلّقة بالجزئيّات التي نحن بحاجة إلى تفسيرها.

وسوف يحتجّ الأفلاطونيون بشكل نمطيّ أكثر لوجود الكليّات، على أساس أنّ لغتنا لا يمكن فهمُها إذا لم يكن هناك كليّات. وأستطيع أنْ أفكّر في شكلين مختلفين رئيسيْن لهذه الاستراتيجيّة العامّة، ولا يبدو لي البتّة أنّ لدى أيّ منهما الذرائع «اللّازمة» لإلغاء الأنواع ذات المستوى الأعلى. أمّا أوّلهما، فيرتكز على الحجج الدلاليّة التقليديّة لإثبات وجود الكليّات. وسيلحّ الأفلاطونيون، على سبيل المثال، على أنّ للمحمولات بعض الضمنيّات المرجعيّة بقدر ما تفيد ضمنيّاً (تحيل بصفة غير مباشرة إلى) الكليّات. وعلاوةً على ذلك، سوف يصرّون، أيضاً، على أنّ ظاهرة الإحالة المجرّدة تقدم الكليات مباشرة. هل هناك أيّ مجال في إطار هذه الاستراتيجيّة للاستغناء عن أنواع أعلى ترتيباً؟

قد لا تبدو الأمور في غاية السوء مع المحمولات. فالواقعيّون، بصفة عامّة، مستعدّون تمام الاستعداد لوضع قيود تكون على إثرها المحمولات تشير ضمناً إلى كليّات أصليّة. ويمكن للمرء، على سبيل المثال، أنْ يقول إنّ كونه حيواناً هو جزء ممّا يعني أنْ تكون إنساناً، وبهذا نصرّ على أنّ كونه حيواناً هو، بمعنىً من المعاني، مضمّن بحكم كونه إنساناً. ومن ثمّ قد يكون الاستنتاج العامّ هو أنّنا لا نحتاج إلى تقديم الكليّات بالنّسبة إلى كلّ المحمولات التي هي تمثّل جزءاً من معنى محمولات (أقلّ تعميماً) أخرى؛ بيد أنّ هذه الاستراتيجيّة على قدر إشكاليّ رفيع. فبالنّسبة إلى مسار الإلغاء، يمكن أنْ يذهب في اتجاه معاكس كذلك. إذا كان «حيوان» هو جزء من معنى «إنسان» (على أساس تعريفيّ)، فمن ثمّ «حيوان» هو المحمول الأوليّ، و«إنسان» هو محمول مشتقّ، باعتبار أنّ معنى «إنسان» تمّ منحُه من جهة «حيوان» وليس العكس. وهكذا، من المعقول أنْ يقول المرء إنّ أنواع الدرجة الأولى، على غرار تلك التي وقع اختيارها عبر لفظ «إنسان» وما شابه ذلك، هي تركيبات من أنواع أعلى ترتيباً (زدْ على ذلك افتراضيّاً بعض الخاصيّات التي تقيّد كليّات أعلى ترتيباً بالطريقة المناسبة). فليس من باب الصدفة أنْ يبدو أفلاطون، على سبيل المثال، متّخذاً رأياً مماثلاً من خلال التأكيد، في حواراته المتأخرة، أنّ الشيء الأكثر تعميماً هو أيضا الأكثر

واقعيّة. وهكذا، إذا لم تتوافر أيّ أسباب خارجة عن اللغة لإلغاء أنواع أعلى مستوى، فمن الصّعب أنْ نرى كيف يمكن أنْ يُنجز هذا على قاعدة تحليل المحمولات. والأمور الأكثر سوءاً تقع مع الإحالة المجرّدة. فخذْ في حُسبانك هذه الجملة «الحيوانيّة هي القدرة على إدراك العالم الخارجيّ»، وافترضْ أنْ تكون صحيحة؛ ذلك أنّ الواقعيين الذين يسوقون حججاً لغويّة من أجل إثبات وجود الكليّات عادةً ما يتّخذون العبارات المجرّدة من نحو «حيوانيّة» لكيْ يحيلوا مباشرة إلى الكليّات. إذاً، إذا كنّا لا نريد حيوانيّة في أنطولوجيتّنا، فما الذي تحيل إليه «حيوانيّة»؟

الخيار الوحيد الذي يمكنني أنْ أفكّر فيه هو أنّ «حيوانية» تحيل بطريقة توزيعيّة إلى مختلف أنواع الدّرجة الأولى من بشر، وحيوان مثل جواد... إلخ. وهكذا، يمكن أنْ تُعاد صياغةُ الإحالة إلى الحيوانيّة جانباً بطريقة تجعل الجملة تتحدّث فحسب عن أنواع الدرجة الأولى. ولكن، إذا سمح أحدٌ للمرجع التوزيعيّ بالقيام بمهمّة إلغاء الإحالة إلى أنواع أعلى ترتيباً، لماذا ينبغي ألّا يُسمح لها بحذف الإحالة إلى أنواع الدرجة الأولى أيضاً، وذلك لصالح، على سبيل المثال، الموجودات التي تنتمي إلى هذه الأنواع[34].

ومن المسلّم به أنّ هناك بعض العمل الذي يتعيّن القيام به هنا؛ لأن العلاقة بين أنواع أعلى ترتيب وأنواع الدرجة الأولى قد لا تكون مماثلة من جميع النواحي لتلك العلاقة بين أنواع الدرجة الأولى وأعضائها. ومع ذلك، فالدّعوة إلى تبنّي المرجع التوزيعيّ هي خدعة اسميّة لا يجب أنْ نعيرها مزيد وزن، إذا كنّا واقعيين[35].

فثمّة وجه آخر للاستراتيجيّة الأفلاطونيّة دافع عنه مؤخّراً فان إنفاغن، وتتمثّل في تقديم الكليّات بوصفها «أشياء» قابلة للإثبات غير مشبعة؛ أيْ الأشياء التي يمكن أنْ تقال عن (سواء كان ذلك حقّاً أم باطلاً) شيء ما[36]. ويميّز فان إنفاغن بين نوعين من القابل للإثبات؛ القضايا، والخاصيّات، التي تشمل، مثلما أفترضُ، كلّاً من الأنواع والخاصيّات في المعنى الأكثر تخصّصاً الذي قمت باستخدامه طوال هذا الفصل. فالقضايا هي «أقوال» مشبعة قابلة للإثبات؛ أيْ من الأشياء التي يمكن أنْ تُقال توقّف تامّ، ولكن لا يمكن أنْ تُقال عن شيء ما. أمّا الخاصيّات، فهي على النقيض من ذلك، أقوال قابلة للإثبات غير مشبعة؛ أيْ الأشياء التي يمكن أنْ تقال عن شيء ما. وعلى هذا

34 - بالنّسبة إلى هذا الحلّ انظر: Sellars (1963b).

35 - ربّما تكون الصورة الأفلاطونية، التي عرضتها هنا، هي صورة ضيّقة. قد يكون الأفلاطونيون مدفوعين إلى افتراض الكليّات غير الممثلة، ليس استناداً إلى الاعتبارات الدلالية فحسب، ولكن أيضاً لأسباب أخرى، بما في ذلك، على سبيل المثال، فهم معيّن للقوانين الطبيعيّة. وانطلاقاً من هذا المنظور المختلف، قد يؤكد الأفلاطونيون أنّ ثمّة مجالاً لاختزال الأنواع إلى تلك الدرجة الأولى من التّرتيب، ومن ثمّ عدم إدخال الأنواع الأعلى ترتيباً. فالاقتراح الذي يمكن سوقه، من باب ضرب المثال، أنّ هناك ظواهر فيزيائيّة لم تحدث ابداً حتّى الآن، ولكن يمكن أنْ تحدث في المستقبل؛ وحتّى إن لم تحدث هذه الظواهر إلى الآن، فهناك أشياء كثيرة يمكن أنْ نقولها حولها، وحول أسبابها وآثارها. ومن المفترض أنْ تشمل مثل هذه الظواهر الأنواع فضلاً عن الخاصيّات الضروريّة المرتبطة بالأنواع. ومن ثمّ وَفقاً للأفلاطونيّين، إنّ كلاً من الأنواع والخاصيّات الكليّة المرتبطة بها، والمطلوبة لتفسير ظواهر مستقبليّة ممكنة، هي موجودة، على الرغم من كونها لم يقع تمثيلها في الوقت الحاضر. وعلى هذا النّحو، تتمثّل النقطة التي يمكن أنْ يحتجّ لها الأفلاطونيون في عدم تطلّب تفسير الظواهر الرّاهنة كليّات أعلى ترتيباً مثلما لن يتطلّب تفسير الظواهر المستقبليّة أو الممكنة ذلك الأمر. فهذا الضّرب من الحجج واعد، ولكن يوجد أمر مطلوب أكثر من أجل إعادة بلورة النقطة الرئيسة، وذلك لأنّني لا أرى أيّ أسباب مبدئيّة مدارها لماذا تفسير الظواهر المحتملة في مقابل تلك الفعليّة، أوْ الظواهر المستقبليّة في مقابل تلك الحاضرة والماضية، لا يتبيّن أنّه يقتضي أنواعاً أعلى ترتيباً. وبما أنّ هذه الظواهر المتحدّث عنها لم تحدث، والكليّات المعنيّة لم يقع تمثيلها، فإنّه لا يمكن أنْ نستبعد تمام الاستبعاد إمكانيّة كون الظواهر المذكورة تختلف اختلافاً جذريّاً عن الظواهر التي لاحظنا حتّى الآن، وأنّها تحتاج إلى تفسير لها بافتراض كليّات أعلى ترتيباً. وبالنّسبة إلى المزيد من المعطيات عن الأفلاطونيّة، انظر: Hoffman وRosenkrantz (2005).

36 - van Inwagen (2006).

النّحو فقولنا سقراط إنسان هو قضيّة؛ أيْ شيء يمكن أنْ يُقال، ولكن لا يمكن أنْ يقال عن شيء. ولكن يمكنني أنْ أقول أيضاً عن سقراط إنّه هو إنسان، والشيء الذي أستطيع أنْ أقوله عن سقراط كونه إنساناً، إنّما هو خاصيّة. بشكل عامّ، يتمّ إدراج الخاصيّات بتعبيرات غير مشبعة، من قبيل «هو إنسان»؛ حيث إنّ «هو إنسان» هو شيء ما يمكن أنْ يُقال (سواء كان حقّاً أو باطلاً) عن أشياء متعدّدة (x,y,z) ...إلخ. يتمّ إدراكها باعتبارها قابلة للإثبات، وتُعدّ الخاصيّات أمثلة نمطيّة للكليّات عند الأفلاطونيين: فهي كينونات مجرّدة، وهي ليست، بأيّ معنى من المعاني، مكوّنات لأشياء ملموسة، أو أشياء توجد بداخلها. لنفترض الآن أنّ بعض الخاصيّات في هذا المعنى الواسع للكلمة هي أنواع. يبدو واضحاً بالنسبة إليّ إذا ما تصوّرنا الخاصيّات بصفة عامة على أنهّا قابلة للإثبات، فنحن مضطرون إلى تأييد استراتيجيّة «الكلّ أو لا شيء» فيما يتعلّق بوجود الأنواع؛ لأنّه بالنّسبة إلى هذا التصّور، الذي هو قيد البحث، يُقدّم كلّي بناء على وجود شيء (x)، الذي يمكن أنْ يُقال عن شيء آخر (y). ولكن، يمكننا أنْ نقول عن سقراط إنّه رجل، وإنّه حيوان، وإنّه كائن محسوس، وهلمّ جرّاً. ومن ثمّ الخيار ليس واضح المعالم بالنّسبة إلينا لكيْ نقول إنّ «هو رجل» تعبّر عن نوع، بينما «هو حيوان» و«هو كائن ماديّ» لا تعبّر عن ذلك؛ لأنّ كلّ العبارات «هو رجل»، و«هو حيوان»، و«هو كائن ماديّ»، تنتقي جميعها الأشياء التي يمكن أنْ تقال عن سقراط، ومن ثمّ هي تنتقي الأنواع التي تُدرك بوصفها قابلة للإثبات. وتبعاً لذلك، ليس هناك أيّ طريقة، ضمن هذا الإطار المفاهيميّ، تتيح لنا القول إنّ النوع إنسان موجود، بينما النوعان حيوان وكائن ماديّ لا وجود لهما؛ ذلك أنّ فان إنفاغن نفسه وضّح أنّ إدراك الخاصيّات بوصفها قابلة للإثبات يرتقي إلى تأييد نظريّة خاصيّات ثريّة متماسكة في مقابل نظريّة للخصائص مشتّتة مبتسرَة. وهذا الأمر لا يعدو أنْ يكون متوقَّعاً بالنّظر إلى أنّ هذا الوجه البديل من الأفلاطونيّة لا يقدّم شيئاً يُذكر، أوْ لا شيء، في شأن الزّعم بأنّه ينبغي افتراض كليّات من أجل تفسير سمات الكائنات الجزئيّة، ولكن الأمر بالأحرى يتوقّف على افتراض أنّ الكليّات لا غنى عنها في تفسير فكرنا ولغتنا.

وهذا يوحي أكثر، في العموم، بأنّ الحجج المسخّرة لصالح الكلّيات، التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الاعتبارات الموصولة باللغة والفكر، لا تملك بشكل طبيعيّ الموارد اللّازمة لخفض عدد الكليّات التي نحن بحاجة إلى افتراضها. ومن المسلّم به أنّه ربّما لا يكون هناك من يهتمّ بخفض عدد الكليّات، وربمّا قد لا يعتقد في «وجود» الأنواع لهذا السبب. وما يلوح لي واضحاً، مع ذلك، أنّه إذا نحن نؤمن بالأنواع، ونتمنّى أنْ نعترف بالعديد منها باعتبارها حقائق حول الجزئيّات تقتضي منّا البحث، فنحن لدينا تصوّر أفضل للكليّات باعتبارها «ظاهرة محايثة، ومن ثمّ نلتمس من الأفلاطونية، إنْ جاز التّعبير، وداعاً لطيفاً»[37].

37 - قد سنحت لي الفرصة لعرض تصوّر مبكر من هذا الفصل بمناسبة وجودي في فريق قراءة أعمال مسألة الكليّات في الفلسفة المعاصرة، التي قمت بتنظيمها في مدرسة المعلمين العليا في بيزا أثناء السنة الجامعيّة (2009-2010). وأودّ أنْ أشكر شكراً جزيلاً جميع المشاركين في المناقشة: جوليا فيلابي، وميشيل غنامي، وجورجيو لاندو، ولورا ماري، وفالنتينا مورتي، وجياكمو تيربانتي- لاقتراحاتهم الثمينة، وانتقاداتهم، متوجّها بشكر خاصّ إلى جوليا فيلابي لتفضّلها بقراءة المسوّدات المختلفة لهذا الفصل، وتقديم عدد من الاقتراحات القيّمة. وأوْلي امتناني العميق شطر مايك لوكس لتعليقه على نطاق واسع على نسخة شبه نهائيّة من الفصل (وليس طبعا لذلك فحسب). وأنا مدين، أخيراً، للمحكمين المجهولين لهيئة (CUP)، اللّذيْن قدّما عدداً من الاقتراحات المهمّة، وساعداني على تجويد نوعيّة هذا الفصل. H

Mominoun
MominounWithoutBorders
@ Mominoun_sm

info@mominoun.com
www.mominoun.com

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com